دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية

(رؤيـــة استشـــرافيـــة)

إعـــداد

د/ سحـــر محمـــد أبو راضـــي

مـــدرس أصـــول الـتربيـة

كليـة الـتربيـة - جـامعـة بنهـا

دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية (رؤيـــة استشـــرافيـــة)

إعـــداد

ســحـــر محمـــد أبو راضـــي

مـــدرس أصـــول الـتربيـة

كليـة الـتربيـة - جـامعـة بنهـا

الملخـــص

هدف البحث الحالى إلى التأصيل لقضية تمكين المرأة وذلك من خلال التعرف على الأسس الفلسفية لتمكين المرأة من حيث الإطار المفاهيمى، وأهم النظريات المفسرة لتمكين المرأة ، وتحليل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية، والتعرف على واقع تمكين المرأة المصرية فى السياق المحلى، ثم وضع سيناريو ابتكارى لتفعيل دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية. ولتحقيق هذا استخدم المنهج الوصفى، كما تم استخدام أسلوب السيناريوهات – كأحد الأساليب المنهجية فى مجال الدراسات المستقبلية الإستشرافية–؛ لرسم خطوط عامة حول مستقبل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية فى ظل الأوضاع المجتمعية المتغيرة. ومتطلبات تحقيق هذا الهدف. وقد تبنى البحث الحالى السيناريو الابتكارى بوصفه رؤية مستقبلية لتجسير الفجوة بين المرأة وعملية التمكين، من أجل تعضيد دورها كنعصر فاعل فى عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية:

التمكين – تمكين المرأة– مؤسسات التربية– التنمية.

مقدمة:

تعد قضية النهوض بالمرأة وتمكينها أحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، فاستحوذت قضايا المرأة ووضعها وموقعها سواء من قضايا الفقر والتنمية المستدامة على حيز كبير من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي وضعته الأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ مما أسهم في بلورة الأجندة الإنمائية العالمية، وفرض هذا التوجه نفسه على مصر كغيرها من بلدان العالم وبخاصة النامية منها.

ومن ثم احتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية ركنًا أساسيًا في المواثيق والمؤتمرات الدولية بداية من النصف الأخير من القرن العشرين حتى الآن، والتي تستهدف تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات، تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقاته الفعالة. فالإنسان هو أساس عملية التنمية، وإذا كانت المرأة تمثل نصف هذه الطاقة البشرية، فإن عدم أو ضَعف تمكين المرأة يعد هدرًا في الفاعلية الإنسانية والطاقة البشرية ويعوق التنمية المجتمعية، وهذا يتطلب أن تكون المرأة ذاتها على وعي بتلك العلاقة الوثيقة بين مستوى وعيها بضرورة تمكينها في كافة مجالات الحياة في ظل مناخ من العدالة والإنصاف من ناحية، وبين تنمية المجتمع وتقدمه من ناحية أخرى. **(زايد، ٢٠١٥: ٣٢٧)**

ولقد انطلق الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها، واسهاماتها في تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، ودعم نفوذها، وتنظيم قدراتها وإعلاء مكانتها، وتغيير ادراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها وقدراتها على المشاركة في اتخاذ القرار وأحداث التغير.

لذلك ينطوي تمكين المرأة على إزالة جميع العوائق التي تقف في طريق تحقيق ذاتها والحصول على حقوقها، واكتسابها المهارات اللازمة لتصدي هذه العوائق ومن بين هذه المهارات الوعي بالذات، والقدرات، والإمكانيات والحقوق، ومصادر الدعم التي تستطيع أن تساند المرأة في سعيها لتحقيق أهداف التمكين بوجه عام. **(العبد الكريم، ٢٠١٤: ١٧٨)**

فأكدت دراسة **(عبد الوهاب، ٢٠١٣)** على أن هناك علاقة بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة وبين درجة الاستقرار الاجتماعي ودرجة حيازة مشروعات صغيرة.

كما أكدت في هذا السياق دراسة **(حمود، ١٩٩٧)** على أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على كافة الدوائر والأصعدة، فضلاً عن ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في موقع اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها.

كما أكدت دراسة (Policy Department for Citizens Rights & Constitutional Affairs, 2016) على العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية المستدامة، باعتبار تمكين المرأة هدفا من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك عنصرا هاما من عناصر تحقيقها.

وانطلاقًا من تقارير التنمية الإنسانية العربية، ونتائج العديد من المؤتمرات الدولية والعربية، مثل: مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في كونبهاجن ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥، ومؤتمر بكين ٢٠٠٠، التي أكدت على أن البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة، بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة كأحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحديد طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف. **(برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٢٦) (برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٤: ٢١-٢٤) (برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٧-٨٨) (الأمم المتحدة، ١٩٩٥: ٧٤)**، لذلك فالمجتمع العربي أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة خاصة وأنه يعد مدخل هامًا من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية.

ولذلك فإن التحدي الذي يواجه البلاد اليوم هو إمكانية تحول العنصر البشري من عنصر يمثل عبئًا على التنمية إلى عنصر يكون هو الدافع لهذه التنمية، فنوعية القوى البشرية ودرجة ثقافتها ومستوى تعليمها يؤثر تأثيرًا بالغًا على جهود التنمية وأهدافها.

لذا لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة وتمكينها نمطًا من أنماط الترف الفكري والثقافي، تمارسه نخبة معينة أو جماعات مميزة، بقدر ما أصبح ضرورة إنسانية وحاجة اجتماعية وغاية اقتصادية تهتم بها وتسعى لتحقيقها وتلبيتها كل المجتمعات والأمم بغض النظر عن مستويات تقدمها الاقتصادي وتغيرها الاجتماعي وتنوع أنساقها الثقافية وتطورها التكنولوجي وقدرتها على التكيف أو المسايرة أو المواجهة، بطرح البدائل الممكنة لتحقيق تنميتها وتحديثها

وتمايزها بإمكانياتها المادية والبشرية دون مساعدة خارجية، وعن طريق اقحام كل قواها البشرية في مسار التنمية والتغيير والتحديث دون تميز نوعي. **(بودره، ٢٠١٠: ٩٣)**

فتكاتفت جهود المجتمع الدولي مع منظمات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ في إطلاق مبادرات تحمل في طياتها أهداف متعددة، ويبقى هدف المساواة وإزالة الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة أحد الأهداف الهامة التي سعت هذه المبادرات إلى تحقيقه وهذه المبادرات هي: مبادرة التعليم للجميع (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، ومبادرة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية(٢٠٠٣-٢٠١٢)، مبادرة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة(٢٠٠٥-٢٠١٤)، ومبادرة الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، والأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، وتتفق هذه المبادرات جميعًا على قواسم مشتركة منها: تأمين حقوق الإنسان بما يتضمن المساواة بين النوع الاجتماعي، وخفض معدلات الفقر، وتوفير الديمقراطية والمواطنة الفعالة، إتاحة الفرصة لكل من لديه الرغبة في التعليم بدءً من مرحلة الطفولة وانتهاءً بكل شخص في المجتمع، فضلاً عن ضرورة تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق الجميع نتائج واضحة وتحسن ملموس في المستوى العام، وكذلك إزالة أوجه التميز بين الذكور والإناث.

فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات الأخرى، فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة إذا ظل نصف طاقة المجتمع محرومة من التمتع بحقوقها، إذ يجب أن تتمتع النساء بفرص المشاركة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن المساواة في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار؛ نظرًا لأن وضع المرأة في أي مجتمع يعد مقياس لمدى تطور ونمو المجتمع.

هنا يأتي دور المجتمع بمؤسساته المختلفة وأدواره المتنوعة، ولما كانت مؤسسات التربية هي المصنع الحقيقي لإعداد الأفراد وتأهيلهم للانخراط بفعالية في المجتمع، لذا وقع عليها عبء كبير في إرساء وتنمية وعي المرأة بأهمية تمكينها في كافة المجالات، وهذا يفرض على التربية أن تمكن الجميع في عصر العولمة بدون استثناء، مع استثمار جميع امكاناتهم وكل طاقاتهم إلى أقصى حد، وهو ما يعني بالنسبة لكل فرد – رجلاً كان أم امرأة – شحذ قدراته الذاتية والاستمتاع بحقوقه والمشاركة في تنمية مجتمعه. **(سالم، ٢٠٠٧: ٥٠٩)**

ولما كانت الدولة ومؤسساتها التربوية النظامية لا تستطيع بمفردها تحمل مسئولية النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها يأتي هنا دور منظمات التربية غيرالنظامية كقوى هامة وفاعلة ودافعة

لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية، حيث إنها تأخذ دور الشريك في تبني القضايا المجتمعية الهامة وتساهم في تبني منظومة متكاملة لتنمية الموارد البشرية، وقد حظى دورها التنموي باهتمام خاص في دول العالم الثالث التي ما زالت التنمية تعد التحدي الأساسي لها، باعتبارها إطارًا تعبويًا لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفاعلة في العملية التنموية المعتمدة على البشر أساسًا، وبحيث تصبح هذه المنظمات وسائط للتغير الاجتماعي، حيث تتجلى قدرتها في مدى التعبير بصدق وشفافية عن احتياجات المجتمعات المحلية التي تعيش فيها، وصياغة هذه الاحتياجات على شكل برامج ومشروعات تدعم بالمشاركة الشعبية. **(سرحان، ٢٠١١: ١١٧)**

فقد أكدت دراسة **(العتيبى،٢٠٠٤)** على الدور التنموى للأسرة من خلال تنشئة الأبناء على القيم التى تحتاج إليها التنمية الإجتماعية، حيث ربطت بين الأسرة وقيم التنمية والتحديث.

فى حين أشارت دراسة **(عبد الفتاح،٢٠١٠)** إلى دور الأسرة فى تنشئة المرأة وتمكينها وترسيخ الشخصية المستقلة للفتاه أو فى وأدها، كما أكدت على التعليم ودور المقرارات الدراسية وكذلك الكتب والأنشطة المدرسية فى بث صورة ذهنية معينة عن صفات المرأة وأدوارها ووظائفها ووضعها ومكانتها فى المجتمع مقارنة بالرجل.

وفى هذا السياق توصلت دراسة **(حوالة والقطب،٢٠٠٧)** إلى أهمية دور الأسرة وكذلك المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى فى تمكين المرأة وآليات هذا التمكين.

كما أشارت دراسة **(إبراهيم ، ٢٠٠٢)** إلى مدى إسهام الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة المعيلة وتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي، وذلك من خلال مساعدتها على تقوية علاقاتها الاجتماعية، واكسابها المزيد من القوة والقدرة للاعتماد على نفسها، وتنمية شعورها بالمسئولية تجاه المجتمع.

وفي هذا السياق تؤكد دراسة **(غز، ٢٠٠٣)** على أهمية دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة من الحصول على الخدمات الاجتماعية من خلال حصولها على حقوقها والقيام بواجباتها تجاه أسرتها ومجتمعها.

وتتفق مع هذه الدراسة دراسة **(طلعت، ٢٠٠٤)** محددة الدور الأساسي للجمعيات الأهلية والذي يتمثل في مساعدة المرأة في الحصول على حقوقها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من مواجهة مشكلاتها ومن أهم هذه التدابير تهيئة الفرص للمرأة للمشاركة في مواجهة تلك المشكلات.

في حين حددت دراسة **(محمد، ٢٠٠٤)** الدور الأساسي للجمعيات النسائية في الدفاع عن حق المرأة في المشاركة، وزيادة عدد المستفيدات من خدمات الجمعيات النسائية عن طريق تنمية وعي المرأة بأهمية المشاركة في الحياة العامة وبحقوقها وواجباتها.

لكن بالرغم من أهمية مؤسسات التربية ودورها في المجتمع وخاصة تمكين المرأة إلا أنها يشوبها القصور والضعف مما يقلل من تأثيرها على تمكين المرأة.

وهذا ما أكدته دراسة **(السمالوطي، ٢٠٠٧)** موضحة ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم تمكين المرأة ومشاركتها، وقلة البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتنمية وعي المرأة بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بها مما يحقق تمكينها.

كما أشارت دراسة **(نجم، ٢٠٠٧)** إلى ضعف دور منظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأهداف التنموية للألفية وتحقيق المساواة بين الجنسين وخاصة في التعليم.

لذلك أوصت بعض الدراسات بضرورة تفعيل دور مؤسسات التربية النظامية منها وغير النظامية للاهتمام بالمرأة كإحدى المؤشرات التخطيطية التي تساعد على تنمية وعي المرأة بأدوارها في المجتمع. دراسة **(بدران، ٢٠١٠)**، دراسة **(سرحان، ٢٠١٠)**، دراسة **(عوض، ٢٠١١)**، دراسة **(حسين، ٢٠١٣)**، دراسة **(أبو خفيلة، ٢٠١٦)**

من هنا كان من الأهمية بمكان البحث عن آليات لتفعيل دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة خاصة في ظل هذه الاهتمامات العالمية والمحلية بتنمية قدرات المرأة، والارتفاع بوضعها، وتهيئة المناخ العام لتأمين مشاركتها مشاركة حقيقية في كل ميادين التنمية.

قضية البحث:

في ضوء العرض السابق لأهمية تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المجتمعية الشاملة المستدامة، ودور مؤسسات التربية في تمكين المرأة، والتأكيد على أهمية هذا الدور، وقصور وضعف هذه المؤسسات في القيام بدورها.

يمكن بلورة قضية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **كيف يمكن تفعيل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية؟**

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- ما الأطار المفاهيمى لتمكين المرأة؟
- ما أهم النظريات المفسرة لتمكين المرأة؟

- ما دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة؟
- ما واقع تمكين المرأة المصرية فى السياق المحلى؟
- ما السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية؟

أهـــداف البحـث:

يهدف البحث الحالي إلى الأهداف التالية:

- التعرف على الأسس الفلسفية لتمكين المرأة من حيث الإطار المفاهيمى وأهم النظريات المفسرة لتمكين المرأة .
- تحليل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية.
- التعرف على واقع تمكين المرأة المصرية فى السياق المحلى.
- وضع سيناريو ابتكارى لتفعيل دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية.

أهميـة البحـث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في الآتي:

- يعتبر موضوع تمكين المرأة من القضايا المجتمعية المعاصرة؛ نظرًا لتعاظم الدور الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة، والذي يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث لرفع وزيادة قوة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية.
- تعتبر قضية تمكين المرأة من القضايا المطروحة أكاديميًا بصورة حديثة وواضحة على المستوى العالمي والمحلي، كما أن ثمة حداثة في تناول هذه القضية على المستوى التربوي، وخصوصًا أن مفهوم تمكين المرأة كثيرًا ما يستخدم، الأمر الذي استلزم ضرورة الكشف عن الغموض المحيط بالمفهوم ومحاولة ادخاله في مضمار مفاهيم علم اجتماع التربية.
- محاولة الربط بين مؤسسات التربية وبين تمكين المرأة بأبعاده المختلفة، وتوضيح دور هذه المؤسسات وآليات تفعيله في ظل هذه الاهتمامات العالمية والمحلية.

منهـــج البحـــث وأسلـوبـه:

تقتضي طبيعة البحث وأهدافه استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها، ومعالجتها، وتحليلها تحليلاً كافيًا ودقيقًا؛ لاستخلاص دلالتها عن الإطار المفاهيمى لتمكين المرأة وأبعاده المختلفة، وأهدافه ومبادئه وسماته، وكذلك نظرياته وعوامله، فضلاً عن دور مؤسسات التربية في هذا التمكين، وآليات تفعيل هذا الدور. كما أستخدم البحث أسلوب

السيناريوهات كأحد أساليب الدراسات الإستشرافية ، وذلك بهدف وضع سيناريو ابتكارى لتفعيل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على دور بعض مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية واللا نظامية (المدرسة، الأسرة، مؤسسات المجتمع المدني) في تمكين المرأة نظرًا لتعدد هذه المؤسسات وتنوعها.

مصطلحات البحث:

الدور:

هو جملة الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية فى مواقف معينة.**(نجم،٢٠١٣ :٢٤٦)**

ويقصد بالدور فى هذا البحث: مجموعة الأنشطة والسياسات والبرامج التى تقوم بها مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية.

مؤسسات التربية:

هى تلك البيئات والأوساط التى تساعد الإنسان على النمو الشامل لمختلف جوانب شخصيته، والتفاعل مع من حوله من الكائنات، والتكيف معهم، وتنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات نظامية تتم داخل مؤسسات رسمية مثل: المدارس والمعاهد العلمية والجامعات، ومؤسسات لانظامية تتم خارج المدرسة مثل: الأسرة، ودور العبادة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، ومؤسسات غير نظامية مثل: مؤسسات المجتمع المدنى.**(العادلى،٢٠١٤ :٤)**

التمكين:

يعرف التمكين بأنه زيادة قدرة الفئات الفقيرة على التأثير والمشاركة فى عملية التنمية ومن ثم تحقيق قدر أكبر من الرفاهية لهم. **(Smwovitz&Walton,2002)**

تمكين المرأة: Women's Empowerment

يعرف تمكين المرأة بأنه: عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعقدية والتعليمية والصحية وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة. (475**: Mokta,2014)**

كما يعرف بأنه عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها Self Reliant وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية، والاستقلال الذاتي اقتصاديًا والقدرة على اتخاذ القرار، والإدارة والقيادة، وتغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي. **(رفاعي، ٢٠١٥: ٢٦٠)**

في حين ترى دراسة **(المشهداني، ٢٠١٢: ٢٥٨)** أن التمكين عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية التقليدية للمرأة، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار، والرأي الصائب، فضلاً عن تغير النظرة التميزية للمجتمع ضدها. والتمكين بهذا المعنى ليس تدريبًا بل هو عملية اجتماعية، نفسية توفر للمرأة فرصة الإسهام في حياة المجتمع، وتعزز أدوارها الإيجابية سواء في البيت أو في العمل، أو في علاقاتها بالآخرين.

ووفق هذا المنظور لابد من تحديد السياسات التي تعتمدها الدولة في سبيل النهوض بالمرأة، وتمكينها من تعزيز دورها في المجتمع ومؤسسات تنفيذ هذه السياسات.

خطـــوات البحـــث:

يتم معالجة هذا الموضوع وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمى لتمكين المرأة.

المحور الثاني: دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية.

المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية بديلة لتفعيل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية.

المحور الأول: الإطـــار المفـــاهيمـــى لتمكـــين المـــرأة:

يهدف هذا المحور إلى توضيح ماهية تمكين المرأة وأهدافه وخصائصه وأبعاده وكذلك نظرياته وعلاقته بالتنمية المجتمعية، ولهذا يتم تناوله على النحو التالي:

١- تمكـــين المـــرأة (المفهـــوم والخصـائـص):

يعد مفهوم تمكين المرأة تطورًا لمفهوم المرأة والتنمية، الذي بدء في الظهور منذ عدة عقود وذلك أن دراسة قضية المرأة والتنمية قد مرت بعدة مراحل تغيرت فيها المفاهيم والمناهج والسياسات المتبعة للمعالجة وتناول هذه القضية، ويمكن إيجازها في المداخل التنموية التالية: **(Mannathoko, 2008: 127-142) (سرحان، ٢٠١٠: ٢٣٢٣)**

مـدخـل المـرأة فـي التنميـة Woman in Development (WID)

ينطلق هذا المدخل من افتراض مؤداه أن المرأة غائبة عن تفكير المخططين في مجال التنمية ومبعدة عن عمليات التنمية، فركز على أدوار المرأة الإنتاجية ولكن من خلال توجيه مشاريع خاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر، ومشكلة هذا المدخل هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجال خاص لا يرتبط بمشروعات التنمية العامة، حيث تقوم هذه المشروعات على تقسيم العمل التقليدي، وعلى مشاريع تقنية كالحياكة وحفظ الأغذية وتربية الطيور ... إلخ. ومن

شأن هذه المشروعات تقسيم العمل النوعي التقليدي، وإبعاد النساء عن مسار التنمية ككل، كما تظل الفجوات النوعية بين الذكور والإناث على حالها دون تغيير.

مدخل المرأة والتنمية Woman and Development (WAD)

يتجه هذا المدخل إلى الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحسين مهاراتها للعمل في كل المجالات دون اللجوء إلى مشاريع خاصة بها، ويهتم هذا المدخل بتطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة؛ لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة وسيطرة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات وخاصة العربية التخلص منها.

مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development(GAD)

يركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم المساواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعوق مسار التنمية وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي Gender للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية، وبتقسيم العمل التقليدي القائم على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع، ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها متصلة بالممارسات الاجتماعية، وليست نتاجًا للفوارق البيولوجية، ومن ثم فإن تحقيق المساواة يقتضي أولاً تعديل هذه الممارسات، ويؤكد هذا المدخل على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية للنساء ما هي إلا نتاج لنظام اجتماعي يميز بين المرأة والرجل ويحد من قدراتهن.

مدخل التمكين Empowerment

ظهر مفهوم التمكين في نهاية تسعينات القرن العشرين، وأصبح الأكثر استخدامًا في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، باعتباره أكثر المفاهيم اعترافًا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات، وتكشف الأدبيات حول المفهوم من أنه رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا أنه يلتقى عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل

لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة، لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها.

لذا فهناك من يرى التمكين على أنه عملية لتغيير علاقات القوى، بما يتيح الفرص للأفراد لاتخاذ المبادرات والقرارات واكتساب المزيد من السيطرة على حياتهم، ويؤدي في نفس الوقت إلى تخلي النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن جزء من سلطتها وإتاحة الفرصة للأفراد والجماعات المهمشة للمشاركة في عملية صنع القرارات ولعب دور مؤثر في المجتمع **(محمد، ٢٠١٤: ٢١٠)**

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه البنك الدولي حيث عرف التمكين بأنه توسيع الخيارات أمام الناس، ومن ثم حريتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل حياتهم والذي يعد الهدف المنشود للتنمية. **(مسلم، ٢٠١٦: ٨١)**

كما يشير مفهوم التمكين أيضًا إلى منح الإنسان قدرًا أكبر من الاعتماد على الذات وتلبية احتياجاته الاستراتيجية المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر على حياته وتهدف إلى إحداث تغيير في وضعيته في كافة مجالات الحياة وزيادة قدرته في الاعتماد على نفسه والمشاركة في قضايا تنمية المجتمع. **(فرج، ٢٠٠٧: ٢١٥٢)**

بذلك يمكن القول بأن التمكين عنصر أساسي من عناصر التنمية وهدفًا من أهدافها الأساسية فضلاً عن الانصاف والعدالة الاجتماعية وكذلك الإنتاجية والاستدامة.

فى حين يعرف تمكين المرأة على أنه مفهوم يتضمن قدرًا كبيرًا من الخيارات التي يجب أن تتوفر للمرأة، سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية، أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدي إلى تحسين قدراتها لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات. **(Malhotra, et. al, 2002: 6)**

كما يعرف تمكين المرأة بأنه توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية للمرأة حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل. **(أبو الفتوح، ٢٠١٦: ٣٠٣)**

بذلك يعد تمكين المرأة عملية مركبة تتطلب تبني إجراءات وسياسات مؤسسية مجتمعية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع والمشاركة في تنميته، وتفعيل دور المرأة من خلال تحسين أحوالها وأحوال أسرتها المعيشية في النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والمستوى السياسي والثقافي.

من هنا يمكن النظر إلى التمكين باعتباره إتجاه يعمل على دعم نفوذ المرأة وحصولها على حقوقها، وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرتها على المشاركة في إتخاذ القرار، وإحداث التغير. **(عبادة، ٢٠١١: ٥٩)**

كما عرفه **(Varghese, 2011: 37)** بأنه عملية تصبح النساء بموجبها قادرات على تنظيم أنفسهم لزيادة الاعتماد على الذات، وتأكيد حقهن في إتخاذ خيارات مستقلة والسيطرة على الموارد التي تساعد على القضاء على التبعية.

وفي هذا السياق يعرف تمكين المرأة بأنه إضفاء القوة على المرأة، والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها اسهاماتها على كل المستويات في المجتمع وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع.**(Kolas,2015:2)**

ويتضح من التعاريف الثلاثة السابقة دور التمكين في زيادة نفوذ وقوة المرأة في المجتمع، فهو بمثابة إعطاء المرأة مزيد من القوة ليكون لديها المسئولية الاجتماعية والمجتمعية عن الأعمال التي تقوم بها لزيادة وتفعيل مشاركتها في تنمية المجتمع.

في حين ربط البعض الأخر بين التمكين وزيادة الوعى وتنمية القدرات فعرف تمكين المرأة بأنها زيادة قدرة النساء على إتخاذ خيارات استراتيجية متعلقة بحياتهن في إطار معين، بعدما كانت قدرتهم على الاختيار منكرة وغائبة فيما سبق. **(Kabeer, 2000: 21)**

كما عرف بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرة على التعرف على أوضاعهن بحيث تتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورون قدراتهن بالاعتماد على الذات، إذ أن التمكين يقوم على مظاهر مترابطة وهي: **(ناجي، ٢٠١٤: ٢١)، (حسين، ٢٠١٣: ١٤٥)**

- **مظهر القدرة على (Power To)**: الذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط ومساواة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **مظهر القدرة مع (Power With)**: الذي يمكن النساء من تنظيم أنفسهم مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة لمواجهة عدم المساواة والتمييز على أساس النوع.
- **مظهر القدرة في (Power With in)**: الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيًا وثقة بالنفس.

- **مظهر القدرة الذاتية (Self Power):** وهي الثقة بالنفس، والوعي على المستوى الفردي والاعتزاز بالذات، فالقدرة الذاتية تمكن الأفراد من التعرف على كيفية تأثير علاقات القوة على حياتهم، عبر تحليل تجاربهم وخبراتهم الحياتية، واكتساب الثقة بقدراتهم على التأثير والتغيير.

ومن هذا المنطلق، فإن تمكين المرأة عملية شاملة متكاملة تتطلب تعاون كافة أجهزة ومؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية.

كما ربط البعض الثالث بين التمكين والقدرة على التغيير، وخاصة بعد زيادة قدرة المرأة ونفوذها وزيادة وعيها وتنمية قدراتها يكون لديها القدرة على التغيير والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

حيث عرف التمكين بأنه مجموعة المهارات والمعارف التي يجب أن تمتلكها المرأة؛ من أجل فهم العالم الذي تعيش فيه والعمل بداخله **(Stromquist, 2015: 2)**، فضلاً عن زيادة قدرة المرأة على صنع تغيرات في حياتها وفي المجتمع.

كما يعرف تمكين المرأة بأنه مجموعة العمليات التي من خلالها تصبح المرأة لديها القدرة على صنع الخيارات، تلك الخيارات التي ترتبط بثلاثة أبعاد لقياسها وهي:

- **الموارد (Resources):** تعد شرطًا ضروريًا وأوليًا لتستطيع النساء ممارسة الاختيار الأفضل، وتشمل مختلف الموارد البشرية والاجتماعية التي تزيد من القدرة على الاختيار، وهي تشكل الظروف التي يتم في إطارها الاختيار؛ لذا فبعض الموارد يمكن أن توفر بيئة مواتية أو غير مواتية لعملية تمكين المرأة.
- **القدرة على إحداث التغير (Agency):** وهي القدرة على تحديد أهداف المرء والعمل على تحقيقها، فهي لب عملية التمكين التي يتم التنفيذ من خلالها وهي القوة الداخلية وقد تكون إيجابية أو سلبية.
- **الإنجازات (Achievements):** وهي نتائج الاختيارات، فللتمكين مستويات متعددة تؤثر كل منها في حياة المرأة من جانب، كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض من جانب آخر، وعدم إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند التحليل، ويمكن أن يتم تمكين المرأة في أحد مجالات الحياة دون المجالات الأخرى، فتمكين المرأة في أحد الأبعاد لا يرتبط بالضرورة بتمكينها في الأبعاد والمجالات الأخرى. **(Kabeer: 2001) (ثابت، ٢٠٠٥: ١٧٣)**

بذلك يمكن القول بأن الموارد تعد بمثابة مدخلات، والقدرة على إحداث التغيير بمثابة العمليات، والانجازات بمثابة نتائج الاختيارات، واعتبار عملية تمكين المرأة بمثابة منظومة وكل متكامل يتطلب تكاتف الجهود لتحقيق الهدف منه.

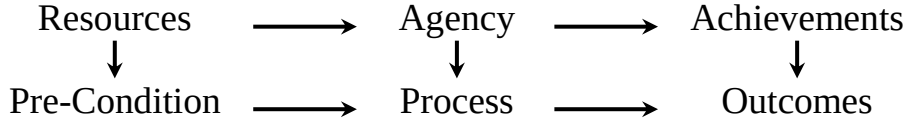

وبالإضافة إلى ما سبق هناك من ينظر إلى تمكين المرأة على أنه عملية تربوية تزيد من قدرة المرأة للتعامل مع العوائق والمشكلات وتنمية دورها القيادي، وتزيد من قدراتها على إتخاذ القرارات. **(عبد الجواد، ٢٠٠٩: ١٧٦٩)**

وانطلاقًا من تعدد وجهات النظر حول مفهوم تمكين المرأة، يمكن القول بأن مفهوم تمكين المرأة يختلف من مجتمع لآخر بحسب معايير كل مجتمع وثقافته وإمكانياته، خاصة أنه من الصعب فصل أوضاع المرأة عن السياق المجتمعي الذي تعيش فيه، ليس هذا فحسب بل عن السياق العالمي والاهتمام الدولي بوضع المرأة ومكانتها وقدرتها على المشاركة في التنمية المجتمعية الشاملة والحفاظ على استدامتها.

ولكن بغض النظر عن هذه الآراء المتعددة، فالتمكين لا يخرج عن كونه عملية محددة لها هدف واضح تعمل على تحسين ظروف وأوضاع المرأة وبناء وعيها وقدراتها وزيادة ثقتها بنفسها؛ لتحسين نوعية حياتها والمشاركة في تنمية مجتمعها، ومعرفة أساليب الحصول على حقوقها، وتوفير الإمكانيات اللازمة للحصول على هذه الحقوق، وهنا يأتي دور المجتمع بمؤسساته المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية في تحقيق هذا الهدف.

وبعد العرض السابق لمفهوم التمكين بصفة عامة وتمكين المرأة بصفة خاصة، يتضح أن التمكين يستند إلى مجموعة من العناصر تعد **مكونات أساسية** لتمكين المرأة، و تتمثل هذه العناصر في: **(محمود، ٢٠١١: ٦٠) (السروجي، ٢٠١٢: ٣٣٠)(Sisask,et.al,2001:75)**

- احساس النساء بالقوة الداخلية والثقة بالنفس لمواجهة أعباء الحياة.
- الاعتماد على الذات والاستقلالية في صنع القرار.
- القدرة على التحكم بحياتهن الخاصة.
- القدرة على التأثير في وجهة التغير الاجتماعي نحو خلق نظام اجتماعي اقتصادي أكثر عدالة على المستويين الوطني والدولي.

- تنمية القدرات والمهارات، وتقدير القدرات والمهارات الذاتية في إنجاز وتحقيق الأهداف، وكلما زادت القدرة المدركة زادت الثقة الذاتية والكفاءة في الأداء.
- المشاركة في عمليات صنع القرارات الداخلية والخارجية.
- الوصول للمعلومات.
- المحاسبية ومسألة المسئولين وأصحاب الخدمات.
- قدرة التنظيمات المحلية وعمل الأفراد معًا وتنظيم أنفسهم وتعبئة المصادر لمواجهة المشكلات ذات الاهتمام المشترك وغالبًا خارج نطاق الأنظمة الرسمية.

ومن ثم يرتبط مفهوم تمكين المرأة بمفاهيم اجتماعية أخرى منها: القوة، وزيادة الوعي والديمقراطية، والمساعدة الذاتية، وتعزيز القوى، المعرفة، المواطنة، المشاركة، ممارسة الحريات، بناء القدرات، العدالة الإجتماعية ، التنمية المستدامة، جودة الحياة.

وبالإضافة إلى هذه العناصر يمكن تحديد مجموعة من **الخصائص والسمات** التي تميز تمكين المرأة وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي: **(الدمرداش، ٢٠١٠: ٥٤٢-٥٤٣)،(السروجى،٢٠٠٩ :٢٥٨)،(Wieringa,1994:829-848)**

- إن تمكين المرأة لا يعني السيطرة على الآخرين، ولا أن تصبح المرأة ذات نفوذ أقوى في مواجهة الرجل، أو أن ينقلب هيكل السيطرة لصالح المرأة، بل الهدف من زيادة النفوذ هو تنمية مهاراتها الذاتية، ودعم قدرتها في الاعتماد على النفس، وهو ما ينعكس بالتالي على قدرتها على الاختيار والتأثير في اتجاهات التغيير في المجتمع.
- إن قضية المرأة لا ينظر إليها في نطاق العلاقة بين الجنسين فحسب، لكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية ودولية شاملة، وهو ما يعني أن الهدف ليس فقط تصحيح أوضاع النساء، ولكن لابد أن يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع مستقبلي محلي ودولي.
- أن منهج التمكين يتفق مع منهج المساواة في أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة حسب نوع الجنس، إلا أن منهج التمكين ينتقد افتراضين أساسين في منهج المساواة، أولهما: أن التنمية تفيد بالضرورة كل الرجال، وثانيهما: أن النساء في العالم الثالث يرغبن في المشاركة في التنمية على نحو نساء الدول الغربية.
- التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والإمكانات.
- التمكين حرية وإبداع ويرتبط بالمبادرة والجودة والمسئولية الكاملة في الأداء.

- يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمي ورأس المال الاجتماعي في المجتمع، كوسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية ومؤشرات لعائد التنمية والرعاية الإنسانية.
- إن تمكين المرأة يعني حرية المرأة في خياراتها، والإحساس بالأهمية الذاتية والثقة بالنفس، والقدرة على التأثير.
- إن تمكين المرأة عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تتم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنتقل بينها جميعًا دون أن تقتصر على صعيد بعينه، ومن جهة أخرى هي عملية تجمع بين المستويين الفردي والمجتمعي، وذلك حين نفترض أن تمكين المرأة يؤدي في النهاية إلى تمكين المجتمع.
- إن تمكين المرأة عملية تغييرية، تستهدف حصول الأفراد على القوة من خلال اكتساب المعلومات الخاصة بهم وبالبيئة التي يعيشون فيها والتطلع نحو العمل من أجل إحداث التغيير المطلوب في المجتمع.
- تمكين المرأة عملية تنموية، تبتغي زيادة وعي الأفراد بقدراتهم، وتحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للمشاركة في عملية التنمية.
- تمكين المرأة عملية تصاعدية، تعتمد على فكرة التدرج الهرمي، فهو يبدأ بالحق في الاختيار وبناء الوعي والرقابة والسيطرة مرورًا بالاعتماد على الذات وتقويتها والانتهاء إلى التعليم والعمل الجماعي والمشاركة الفعلية؛ لمساعدة النساء والجماعات والمجتمعات على المطالبة بحقوقهم وتغيير الأوضاع الحالية.

وبالإضافة إلى ما سبق يتميز تمكين المرأة بأنه فعل إيجابي، وعملية شاملة ومتكاملة ومستمرة، ينبع من المجتمع ذاته وتكاتف مؤسساته وليس مفروضًا من الخارج، باعتباره انعكاسًا لطبيعة المجتمع وثقافته وامكانياته ودرجة تقدمه.

٣- تمكين المرأة (الأهداف والأبعاد):

انطلاقًا من مفهوم تمكين المرأة وكذلك مكوناته وسماته أو خصائصه ثمة العديد من الأهداف التي يسعى تمكين المرأة لتحقيقها، ويمكن توضيح هذه **الأهداف** فيما يلي: **(حسن، ٢٠١٥: ٣٠٧)،(سالم، ٢٠١٣: ٩)،(Long,2005:28)**

- النهوض بمستوى المرأة وتوعيتها وتثقيفها ودعمها لزيادة قدرتها على مساعدة أسرتها ومجتمعها والمشاركة في تنميته.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من خلال الدعم المتبادل.
- بث الثقة في حياة الأفراد ليدخلوا مرحلة الاستقلال والحرية في الاختيار في مختلف قرارات الحياة.

- تنمية قدرة المرأة لتغيير العلاقة بين الدولة والمرأة والمنظمات النسائية والمجتمعية؛ وذلك لتمكينهم ليكونوا أكثر كفاءة في المشاركة المجتمعية والتنموية.
- خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي.
- مساعدة النساء على رؤية أنفسهم، وإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم واستخدام قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغير.
- بث الحرية، ديمقراطية المشاركة، والمرونة والإبداع وتحمل المسئولية.
- تحسين نوعية الحياة والجودة.
- تدعيم روح التعاون وبناء الثقة بالنفس والقدرات والقدرة على إحداث التغير والتنمية.
- التحكم في الظروف والأوضاع والسيطرة عليها.
- تحرير الرجال من القيم الخاطئة والأيديولوجيات والنظم القمعية، واستخدام أقصى حد من القدرة على بناء مجتمع إنساني أكبر للجميع.
- التصدي للظلم وعدم المساواة بين الجنسين وتحدي أشكال القمع التي تنكر حقوق الإنسان.
- تطوير العلاقات الاجتماعية في إتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وامتلاك المرأة عناصر القوة الاجتماعية والاقتصادية التي تمكنها من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعها المعيشية والمادية، والتأثير في العملية التنموية على نحو مستدام ومتواصل.

ويتضح من هذه الأهداف أن تمكين المرأة يسعى لتنمية قدرات الأفراد والمجتمعات، وتحقيق مزيد من العدالة والمساواة المجتمعية، وتوجيه المرأة لتحقيق أهدافها من خلال السيطرة على شئون حياتها وزيادة الثقة بالنفس وزيادة الاستقلالية، وإدماج المرأة في عملية التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامتها.

وبالنظر إلى خصائص تمكين المرأة وكذلك أهدافه ثمة عدة مبادئ أساسية يعتمد عليها تمكين المرأة، وتتمثل **هذه المبادئ** فيما يلي: **(سالم، ٢٠١٣: ١٠-١١)،(السروجى،٢٠٠٩: ٢٦٠- ٢٦١)،(عبد اللطيف،٢٠٠٥: ٣٥١- ٣٥٢)**

- **مبدأ المشاركة:** يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين؛ حيث يركز على مشاركة المرأة والاحساس بمشكلاتها، والمشاركة في حلها بناءً على قدراتها واستثمار مواردها، والمشاركة في التخطيط وإدارة المؤسسات.
- **مبدأ الاعتماد على الذات:** يسعى هذا المبدأ لتنمية قدرات المرأة الشخصية؛ لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بذاتها وبأقل الامكانيات المتاحة.

- **مبدأ العدالة المجتمعية:** يؤكد هذا المبدأ على تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء، ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدًا عن التحيز الشخصي.
- **مبدأ البدء من المجتمع:** من حيث أنه يتعامل بالتمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط، ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.
- **مبدأ المساواة القانونية:** يرتبط هذا المبدأ بالحقوق والواجبات وكذلك حقوق المواطنة؛ مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعًا بغض النظر عن الفئة أو الجنس أو المهنة.
- **مبدأ زيادة وتحسين الخدمات الأساسية:** يسعى التمكين لتوصيل الخدمات الأساسية وتحسينها كالرعاية الصحية، والتعليم، والماء، والطرق وخدمات البنية الأساسية ومقابلة حاجات الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع كالفقراء والنساء.
- **مبدأ تدعيم اللامركزية والحكم الذاتي:** يدعم التمكين اللامركزية والحكم الذاتي وتفعيل المشاركة بهدف مقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات.

ويضاف إلى هذه المبادئ مبادئ أخرى عامة تتمثل في: الثقة، الشفافية، المعرفة، المسئولية، التخطيط، الترابط والروح التعاونية، الحرية.

وانطلاقًا من تعدد مفاهيم تمكين المرأة وكذلك مكوناته وخصائصه وأهدافه ومبادئه، تتعدد أبعاده، وتتمثل **هذه الأبعاد** فيما يلي:

البُعـــد السيـــاســـي:

ويقصد به توفير الوسائل اللازمة للمرأة حتى يتاح لها فرصة المشاركة في إتخاذ القرار والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعي والتعليم والعمل، ويرتبط هذا البعد ارتباطًا وثيقًا بتعزيز قدرة المرأة في المشاركة السياسية، من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية ومع تصاعد الدعاوي المطالبة بحقوق المرأة من جانب المنظمات الأهلية، تزايد الوعي المجتمعي الداعي إلى منح المرأة مزيدًا من الحقوق، ولا سيما الحقوق السياسية. **(شرع، ٢٠١٤: ٣٢)**

وقد أثرت هذه المطالب على مجموعة من الإجراءات والسياسات الشعبية، والتي يمكن ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الدالة، والتي تتمثل في: مشاركة المرأة في المجالس

التشريعية على المستويات المحلية والمركزية، مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية، زيادة فرص العمل والدعم الفني للمشاركة السياسية من جانب المرأة، تعظيم مشاركة النساء في اختيار السياسات العامة والقطاعية ووضع الموازنات وتوزيع اعتمادها ومراقبتها، وضع المرأة في الدساتير العربية نسبة النساء في البرلمانات العربية، هذه المؤشرات تشير إلى الفجوة القائمة بين الواقع المجتمعي لوضع المرأة وما يتطلبه من تغير والواقع النظري الذي ترسمه الدساتير والقوانين. **(Bayissa,et.al,2017:8)**

البُعـــد الاقتصـــادي:

يتضمن هذا البعد إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخل مستقل، ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها، ويشير هذا البعد إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانون في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات. **(Hunt&Sammon,2016:12)**

ويعد هذا البعد من الأولويات الأساسية لغالبية دول العالم، وبخاصة الدول العربية، وهو ما يعكس الاتجاه المتنامي للتركيز على مفهوم التنمية المستدامة.

ويمكن التدليل على هذا البعد من خلال المؤشرات التالية:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها. **(حواله والقطب، ٢٠٠٧: ٤٥)**

البُعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على إعادة التنظيم والترتيب لإحداث التغيير في كل من القيم والمعتقدات؛ لتدعيمهم لإحداث تغييرات ملموسة في منظمات المجتمع، وتعزيز قيم الحرية والكرامة والحكم الذاتي، والسيطرة على عمليات وموارد المجتمع، كما يزيد من الإحساس بالمسئولية، ويتضمن اكتساب قدرات قيادية على المستوى المجتمعي، والتضامن الاجتماعي والعمل على الحصول على الحقوق، كما يؤكد على قدرة المرأة على بناء ثقافة اجتماعية خاصة بها للحد من السيطرة الذكورية، لتتواجد بجانب الرجل في المجتمع.

حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية إلى تزايد معدلات الفقر والأمية بين النساء، وتزايد معدلات العنف ضد المرأة العربية والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حد الموت، وفي هذا السياق يمكن تناول ملامح التمكين الاجتماعي، والتي تتداخل في جانب منها مع البعد الاقتصادي للتمكين، من حيث السعي نحو مكافحة الفقر، وآليات مكافحة العنف ضد المرأة. **(حسن، ٢٠١٥: ٢٥)**

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى**(U.N.D.P,2000:13)** مؤشرات لتمكين المرأة فى هذا البعد تتمثل فيما يلى:

- قدرة النساء على التعامل جماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل: الأجور الصغيرة.
- زيادة القدرات الإدارية والتخطيطيه للمرأة.
- زيادة أعداد النساء اللاتى يدرن الخدمات الخاصة بهن.
- قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
- قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.
- قوة صنع القرار.

فضلا عن مشاركة المرأة فى إدارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية، ومشاركتها فى إتخاذ القرارات على مستوى العمل والأسرة والمجتمع المحلى، وزيادة أعداد منظمات المجتمع المدنى التى تعمل على رفع مكانة المرأة سواء بالتدريب أو التعليم أو التمكين .

البُعد التعليمي:

يركز هذا البعد على تنمية الموارد الإنسانية من خلال الفهم الكامل للنسق التعليمي، ومواجهة التسرب من التعليم، ومحو الأمية، كما يركز هذا البعد على الإعداد المعرفي الفعال للفرد بما يتلاءم مع التطورات العالمية في مجال الثورة المعلوماتية، والتأهيل والتدريب المتكافئ

لاستثمار العنصر البشري بفاعلية في مختلف قطاعات الإنتاج مع القضاء على الأمية القرائية، كما يهتم هذا البعد بتوفير كافة الأدوات والوسائل والآليات وعدالة وتكافؤ الفرص وظروف الحصول عليها مع الرجل والتي تضمن ممارستها لتلك الحقوق بإنصاف وكرامة إنسانية، ومنها حق التعليم والتعلم، حق المعرفة وتداول المعلومات، حق التثقيف وحرية التعبير عن الرأي. **(Bhat,2015:189)**

البُعـــد الصحـــي:

إن التعليم والصحة أحدثا تأثيرًا جوهريًا في حركة المرأة من حيث أنهما ساعدا على تحسين نوعية حياة المرأة وأسرتها، وذلك من حيث مستوى التغذية والسلوك الاجتماعي، وعلى الرغم من تأكيد المؤتمرات الدولية والمحلية على حقوق المرأة الصحية والإنجابية إلا أن النساء في البلاد العربية لازالت تعاني من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بالحمل والإنجاب. **(برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٦: ٦-٧)**

وتتعدد برامج وإجراءات النهوض بصحة المرأة في مصر لتشمل استراتيجية تنظيم الأسرة وتوفير إجراءات الفحص المجاني الشامل قبل الزواج وتقديم برامج التوعية الثقافية بأهم الأمراض المنتشرة بين النساء ومحاربة ظاهرة الختان، وغيرها من الخطط والبرامج المتعلقة بالنهوض الصحي للمرأة، ولم يقتصر الأمر على جملة السياسات والإجراءات السابقة، بل امتد إلى إنشاء أطر مؤسسية تعي بتوفير الرعاية اللازمة للمرأة والطفل، بالإضافة إلى إنشاء إدارات متخصصة بوزارات الصحة، تهتم بتنمية صحة المرأة بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الفتيات، كما تم الاهتمام بتخريج كوادر متخصصة في الصحة الإنجابية. **(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥: ٣٣١)**

البُعـــد النفســـي:

يركز هذا البعد على الرعاية النفسية والأمن النفسي للمرأة في كل مراحل حياتها كطفلة وفتاة وزوجة وأم ... وحمايتها من كل ما يهدد هذا الأمن النفسي بكافة أشكاله، حفاظًا على حقها في حياة إنسانية تتسم بالكرامة وحرية الاختيار دون انكسار، حيث يتضمن تحسين واقع المرأة الفردي والمجتمعي، ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، كما يؤكد هذا البعد على أن النساء تنشأ على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال بإتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، لذلك فإن البعد النفسي يتضمن تغيير الوضع وفقد ذلك النظام. **(حلمي، ٢٠٠٦: ٦)**

البُعد التكنولوجي:

يؤكد هذا البعد على حق المرأة في اكتساب المهارات وامتلاك الأدوات التي تمكنها من التعامل الإيجابي مع مستجدات العصر العلمية والتكنولوجية، كما يؤكد على ضرورة تمسك المرأة بالنظرة العلمية والعقلانية، وتحريرها من قيود الجهل والخوف، والآراء اللاعقلانية، وكذلك الإيمان بالتقدم الإنساني والتماسك الاجتماعي، وإبراز دورها في استخدام وتطوير التكنولوجيا لتنمية المجتمع؛ حيث ظل دورها هامشيًا حتى أصبحت لا تعد سوى مستخدمه لها بوجه خاص، ولم يعد لها دور في تطوير وتعميم التكنولوجيا. **(حواله والقطب، ٢٠٠٧: ٤٩)**

لذا على المرأة أن تتمكن من السيطرة على التكنولوجيا واستخدمها، حتى لا تصبح التكنولوجيا عاملاً أساسيًا في خلق شكل آخر من أشكال التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. ونظرًا لتعدد أبعاد التمكين، تتعدد وتتنوع أنواعه فهناك التمكين النفسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، والتمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي الثقافي، التمكين الصحي، التمكين التكنولوجي.

وتشمل كل هذه الأنواع كل ما من شأنه أن يجعل المرأة أكثر كفاءة في صنع القرارات على المستويات الشخصية والمجتمعية لتحسين أوضاعهن، والمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع والمحافظة على استدامة هذه التنمية.

٣- نظريات التمكين:

تعددت النظريات التي تناولت واقع تمكين المرأة ومدى ارتباطه بالأنظمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والفكرية في المجتمع، حيث يتفق متبنو هذه النظريات بداية على أن التنميط النوعى ما زال شائعًا في التعليم وفي مواقع العمل وفي القيادة السياسية، وأن النساء مازلن يحصلن على دخل أقل من الرجال، و يعملن في مهن الخدمات، و تواجدهن قليلاً في فروع معرفية مثل العلوم والرياضيات، وإن الرجال بارزون في مواقع القيادة بينما يصل إليه عدد قليل من النساء، وأن أعداد الرجال تفوق أعداد النساء في الأعمال السياسية والمهن ذات الأجر المرتفع. **(Thompson, 2003)**

١/٣ نظرية التطبيع الاجتماعي: Social Normalization Theory

سادت هذه النظرية في السبعينات من القرن الماضي، واستمرت إلى بدايات الثمانينات من القرن الماضي، وتستند في إطارها الفكري إلى مقولة أن أداء الفتيات في فروع معرفية ذكورية مثل العلوم والرياضيات ضعيف؛ بسبب التنشئة الاجتماعية، وأن الفتيات يمتلكن القدرات الفكرية اللازمة لدراسة مثل هذه المواضيع مثلهن مثل الذكور. **(الخالدي، ٢٠٠٤: ١٩)**

ولعل مناقشة أهم المبادئ التي ترتكز إليها هذه النظرية يعين في التعرف على أهم منطلقاتها وهي:

- يرى أنصار هذه النظرية من أمثال: ميراسادكر Myra Sadker، ودافيد سادكر David Sadker، وروبرت هول Robert Hall أن الخصائص النسوية الملاحظة ليست سمات طبيعية للأنوثة، ولكنها نتيجة للتربية الدونية التي تخضع لها النساء فهن يتعلمن منذ بدايات الطفولة المبكرة أن ينظرن لأنفسهن على أنهن ضعيفات وأن يقسن قدرتهن في ضوء قدرات الآخرين، ومن خلال الأسرة والمدرسة والمجتمع بأسره تتعلم الفتيات سلوك رفض الذات، وتقوم صور وسائل الإعلام على تعزيز الرسالة بأن للنساء دورًا تكميليًا تجميليًا وليس دورًا نشطًا فاعلاً، كما أن السلبية التي تظهرها النساء والتردد، إنما هي نتيجة مباشرة لكيفية التعامل معهن في مراحل سابقة.
- لو كان الآباء يتوقعون من بناتهم كما يتوقعون من أبنائهم وكذلك المعلمون؛ فإن سلوك التشكك وتهميش الذات سوف يختفي، ويقدم أصحاب هذه النظرية الأدلة الداعمة، ويرددون مقولة "عامل الفتاة على أنها فرد عقلاني"، وسوف تثبت لك بأنها تمتلك الذكاء والاستقلالية، والثقة بالذات، والقدرة على الإبداع كالفتى تمامًا. **(Thompson, 2003)**

ويؤكد منظرو هذا الاتجاه أن التمكين لا ينتهي عند عقد ورشات في العلوم والرياضيات للفتيات، أو عند دعوة بعض الشخصيات النسوية، ولكن التمكين في إطار هذه النظرية يعني أن يعامل أولياء الأمور والقائمون على النظام التربوي كافة الفتيات بنفس الطريقة التي يعاملون بها الذكور، ولا يعني هذا مجرد أن يمتلك الوالدان والمعلمون الرغبة في التعامل المتساوي مع الأفراد من كلا الجنسين، ولكن عليهم أن يتخطوا إدراكاتهم القائمة على التطبيع حول كيفية التعامل مع الطلبة من الجنسين. كما يتضمن التمكين وفق هذه النظرية إعادة النظر في التحيز ضد المرأة في الإعلام، وفي الصفوف المدرسية، وفي تمويل البرامج المدرسية وفي كيفية إبراز صورة المرأة في الكتب المدرسية وفي المناهج ككل، لتمنح الفتيات نفس الفرص ونفس الخبرات التي تعطي للفتيان. **(Miller, 1993)**

مما سبق يتضح أهم إسهامات هذه النظرية في مجال تمكين المرأة، من حيث إعادة النظر في قضية انضمام الفتيات لفروع معرفية معينة، كما ساهمت في إعادة النظر في اللاانصاف المؤسسي طويل الأمد في بعض الأنظمة التربوية، كما أكدت على أن مساهمات النساء في مجتمعاتهن لا تقتصر ليس فقط على مستوى المدرسة فقط، وأنما على مستوى المجتمع ككل.

٢/٣ النظـــريـــة البنيـــويـــة: Structural Theory

تنطلق هذه النظرية من تركز القوة والامتيازات في أيدي الأقلية، ويرى متبنو هذه النظرية أن السلطة هي ممارسة تسلطية تمارسها مجموعة قليلة على الأكثرية، وهم يرون أن السلطة نوع من التملك من خلال القانون والمعايير والممارسات، ويبحثون كل أنواع اللاعدالة واللامساواة سواء كانت الجنوسية أم أنواعًا أخرى من اللاعدالة.**(Sadan,2004,142)**

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية:

- أن إقصاء مجموعات من المجتمع هو أمر مهم لابد أن يفهم بعمق؛ لأن التاريخ السائد يركز على القادة السياسيين والعسكريين، كما يركز على الأفراد الذين يمجدهم الإتجاه العام بينما الأفراد الذين يمثلون الإتجاه الخاص مثل الخدم والعبيد وأولئك الذين لم يقدموا إنجازات سجلها التاريخ فإنه يتم اقصاؤهم، لذا فإن معايير الفروع المعرفية التي يدرسها الطلبة تمنعهم من أن يروا معظم الناس من السود والنساء البيض، ومعظم أفراد الطبقة العاملة على أنهم قاموا بمساهمات ذات معنى لصنع التاريخ.
- كما أن الاضطهاد لبعض فئات المجتمع يخدم مصالح أشخاص آخرين، فعندما تتفوق مجموعة تتسم بالتبعية على مجموعة تسيطر عليها تبدأ بإعادة النظر في المعايير، فحينما تتفوق الفتيات ويأخذن معدلات أعلى تبرز قضايا مثل: أسس النجاح، وقد تثار عوائق لتحد من تقدم الفتيات في مجال التعليم، وقد يبحث في الامتحانات نفسها ومدى شرعيتها، وإذا كان المجتمع سيستفيد من حدوث تغير في مكانة النساء، **(Thompson, 2003)**

ومن أهم أشكال التمكين والتدخلات التربوية التي يقترحها أنصار هذه النظرية ما يلي:

- يمكن أن يقدم للطلبة برامج حول دراسات المرأة، ولكنها لا تهدف إلى تصحيح الثقافة الشائعة، ولكن لجعل الطلبة يغرقون في نصوص تركز على المرأة وفي تحليلات تزودهم بمنظور بديل غني ومتطور حول علاقات القوة السائدة وأن يسعوا نحو فهم مواقف النساء من خلال أدوات تتولد من خبرة النساء أنفسهن.
- علينا أن نفهم الاضطهاد قبل أن نحاول تغييره، ومن هنا فإن التعلم الليبرالي والمنهج النظير وتعريف الطلاب بالنظريات النقدية هي أساليب تزودهم بأدوات تثير الوعي؛ لتمكين الطلاب من تحليل الجنوسية وأنماط التفاعلات الصفية في ضوء المصالح التي تخدمها.

- أن المنحنى البنيوي وليس الأيديولوجية الشائعة هي التي تمكن من تطوير الإطار العام لثقافة معارضة تستطيع أن تقف في وجه الثقافة الشائعة، ويقوم هذا المنحنى على تعريف الطلاب بنظريات بديلة تتحدى الواقع من مثل النظرية النسوية الماركسية والراديكالية النسوية وغيرها. فإنهم يكتسبون الأدوات ليستخدموها في تحدي علاقات القوة، ثم يستطيعون أن يتفحصوا التناقضات في خبرتهم الخاصة ويجابهوا العلاقات التي تكتنف الأيديولوجية السائدة والوصول إلى الخبرة الحقيقية. **(Edgar & Sedgwick, 2002)**

٣/٣ نظرية الفوارق الجنوسية(النوعية): Gender Difference Theory

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفوارق بين الجنسين أمر هام يجب الإقرار به في النظام التربوي، وإنه من الخير للنظام التربوي بدلاً من أن يطبع الفتيات ليصبحن مثل الفتيان أن يرفع من قيمة الخصائص المرتبطة بالإناث، وهم يؤكدون أن المشكلة التربوية للفتيات تكمن في انخفاض درجة الانسجام بين ثقافة المدرسة والثقافة الأنثوية ولعلنا نضيف أن إحساس الفتيات بالغربة وعدم القدرة على التكيف يخلق للفتيات وضعًا لا يجدن فيه معني لعالمهن، مما قد يتسبب في سلبيتهن وعدم مشاركتهن في مجتمعاتهن.**(Chung,et.al,2013:2)**

أما الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية وفق ما يشير إليه أنصارها فهي:

- إن النساء يمكن أن يكن مساويات للرجال دون أن يكن شبيهات لهم وإن علينا أن نحترم التنوع في الطبيعة الإنسانية للذكور والإناث، وأن تأخذ قيم النساء كقيم مستقلة وموازية في الأهمية لقيم الرجال وأنها تنبع من الهوية النسوية.
- ليس من المهم مجرد الإشارة إلى وجود قيم نسوية، بل إدراك أهمية تلك القيم التي أهملت لارتباطها بالنساء. **(الخالدي، ٢٠٠٤: ٢٢)**

ولعل التأمل في أشكال التدخلات التربوية التي يقدمها أنصار هذه النظرية يوضح الفوارق في تصورات التمكين من هذا المنظور عن الذي سبقه، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:**(Fisman,2006:695)(Rosser,2003:1506)**

- أن القيم التي يعلى من شأنها، ويلزم بها في السياقات المدرسية الحالية هي التنافسية والفردية والتغلب على الآخرين؛ لذا فإن من المهم أن نجعل المدارس أماكن لنجد فيها الفتيات معنى لعالمهن، فما تحتاجه الفتيات ليس تعليمًا محايدًا جنوسيًا – كما في نظرية التطبيع الاجتماعي – وإنما تعليم ذو حساسية جنوسية Sensitive Education Gender-) يتوجه نحو قيم العالم الخاص للفتيات.

- يرى أصحاب هذه النظرية أن الأمر الجوهري في التمكين ليس في الاهتمام بنمط تعليم الفتيات أو في طرق بنائهن المعرفة، وإنما هو صراع الفتيات بين توجههن لخصائصهن الحقيقية وبين التوقعات التقليدية التي تتعلق بالإناث وتفرض عليهن، فحينما تتعلم الفتيات أنه لكي يُحترمن في مجتمعاتهن، فإن عليهن أن يكبتن غضبهن وأن لا يعبرن عن أي رفض قد يشعرن به؛ لأن هذا يعني أن إحساسهن بخبراتهن ليس مهمًا بل إن عليهن أن يكن لطيفات دومًا، ويرى هؤلاء أنه لكي نستعيد إحساس الفتيات بذواتهن كأفراد قادرين فأننا نحتاج إلى أدوار نسوية نموذجية.
- المدرسة الناجحة للفتيات لا يجب أن تنمذج وفق ما يتماشى مع الذكور، وبدلاً من أخذ القيم الذكورية على أنها مسلمات تخص الجنسين، فإن الخصائص المرتبطة بالإناث مهمة وتساوي في أهميتها الخصائص الذكورية.
- التمكين في التعليم لا يتحقق في تلبية حاجات الفتيات الخاصة بهن، وإنما استجابة لحاجات المجتمع برمته، وهم يرون أن تركيز المنهج التقليدي على المعرفة المجردة يجب أن يتغير نحو التركيز على الفوارق الجنوسية.

ويتضح مما سبق اهتمام أنصار هذه النظرية بالخصائص النسوية، وتسليط الضوء عليها كمحور هام يمكن أن يبني عليه تمكين المرأة، وكذلك النظر إلى وظيفة النظام التربوي على أنها التعرف على القيم النسوية بالإضافة إلى النظم الذكورية ليكونا أساسًا للتربية.

٤/٣ النظـريـة التفكيكية (الهـدمية): Deconstructive Theory

تختلف هذه النظرية عن سابقاتها في المنطلق الرئيسي الذي تنطلق منه؛ فبينما يأخذ التحليل المنبثق من النظرية البنيوية التي تخدمها علاقات القوة على أنها ثابتة (مثل المجتمع الأبوي)، يرفض أنصار النظرية الهدمية هذه البناءات، ويعيبون على أصحاب نظرية التطبيع الاجتماعي أنهم يعملون في نظام بطركي ويحاولون أن يغيروه، بل إن أنصار النظرية الهدمية يرون أنه لتحدي المجتمع البطركي على المرء أن يكون خارجه، وحينما يصبح من الممكن وجود ما يسمح ببناء معان جديدة.**(Popadelos,2006:14)**

ومن أهم المبادئ التي ترتكز إليها هذه النظرية ما يلي:

- التعامل مع البنى المجتمعية بالكثير من الارتياب، بل إن المنطلق الرئيسي الذي تقوم عليه هذه النظرية هو رفض فكرة أن بنية معينة على شاكلة معينة هي أمر طبيعي؛ لذا فإن وجود مثل تلك البنى على نحو معين واعتبار ذلك أمرًا بدهيا هو ما ترفضه النظرية الهدمية.

- يرى أنصار هذه النظرية أن الثنائيات التي تؤطر ما نأخذه على أنه طرق حتمية في وصف خبرتنا يمكن أن تثبت أنها ليست إلا جزء من معرفتنا حول الجنوسية أو الفوارق الجنوسية؛ حيث إن عادتنا وتوقعاتنا تنظم ما نرى وكيف نراه، ومن ثم فإن إعادة النظر في البنى المجتمعية تفسح المجال لإيجاد بنى جديدة. **(Popadelos,2006:60)**

ونلحظ مما سبق أن هذه النظرية تأخذنا بعيدًا عن الأسئلة الجوهرية السائدة حول المشاركة المجتمعية للمرأة وغيرها مما تطرحه الحركات النسوية.

وفيما يتعلق بالتدخلات التربوية وأشكال التمكين من خلال النظرية التفكيكية كما يقدمها أنصار النظرية فهي:**(الخالدى، ٢٠٠٤: ٢٥-٢٦)**

- تستند التدخلات التربوية في هذه النظرية إلى تعطيل المعطيات التي تؤخذ كمسلمات حول الجنوسية، والجنس البشري، والطبقة. وقد يستخدم أصحاب هذه النظرية فكرة إعادة تسمية المألوف، أو يغيرون النظام المتوقع للأشياء، أو يعيدون قراءة المألوف بعدسات مختلفة، أو يستخرجون معنى جديدًا من كلمات قديمة.
- استخدام نصوص بديلة وممارسات تفسيرية، أما الممارسات الصفية فهي تقوم على إعادة تعريف التربية على أنها مشروع يُعطي الاستجابية الأنثوية، والمعرفة الحدسية النسوية اهتمامًا مركزيًا.

مما سبق يتضح أن النظرية التفكيكية تهتم بالنصوص والخطابات التي تساعد في تنظيم المعرفة، ورفض قبول أوضاع وعلاقات معينة على أنها أمر طبيعي معتاد، وتسلط الضوء على آليات الاضطهاد النسوي السائدة ضمن المجتمعات.

٥/٣ النظرية النسوية الليبرالية: Liberal Feminism Theory

ظهرت النسوية الليبرالية في أوائل القرن الثامن عشر في أوربا الغربية في فترة الثورة الفرنسية، والأمريكية، والثورة ضد الإقطاعية، وعصر التنوير الذي أحدث سلسلة من التغيرات الاجتماعية العديدة في جميع مجالات الحياة؛ مما أدى إلى كسر الأطر التقليدية، والمطالبة بالحقوق الفردية، ولكن هذه المطالبة بالحقوق الفردية الليبرالية استثنيت منها المرأة، حتى جاء جون ستيوارت مل وزوجته هاربيت تايلور وطالبن بحقوق للمرأة متساوية مع الرجل، وبدأت النسوية الليبرالية بالمناداة بالمساواة في الفرص بين الجنسين في مؤسسات المجتمع المختلفة كالتعليم والاقتصاد، وكانت تركز على ثلاثة مبادئ رئيسية لتحقيق ذلك وهي حرية الاختيار، الفردية، المساواة في الفرص، ولذلك تسمى النظرية الليبرالية أيضًا بالنظرية المساواتية. **(حوسو، ٢٠٠٩: ١٦٨)**

وعرف التيار الليبرالي بحركة تحرير المرأة، ويقوم على مبدأين أساسين هما: الحرية والمساواة، مبدأ التماثلية بين الرجل والمرأة ومبدأ الحرية شبه المطلقة، وهذان هما المبدأن الرئيسان اللذان قامت على أساسها الحداثة الغربية، ويرى أنصار هذه النظرية أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع وتحمل المسئولية وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديداً لأنا الرجل، كما يذهبون إلى أنه لا مجال لتقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة وهي نصف المجتمع بدورها كاملاً وبحقوق متساوية مع الرجل. **(الساعاتي، ٢٠٠٦: ٢٧٨)**

نجحت المدرسة الليبرالية النسوية في تحقيق منجزات كثيرة للنساء خلال القرن الماضي، غير أنها في نظر بعض النقاد، اخفقت في معالجة جذور التفاوت الجنوسي وأسبابه العميقة، كما أن هذه المدرسة تتناول جوانب جزئية ومجزأة من التفاوت الجنوس؛ لأنها تركز على معاناة المرأة في مجالات صغيرة ومحددة مثل: التحيز الجنسي، والتفرقة، والاعتوار الثقافي، وتفاوت الأجور. **(محمود، ٢٠١١: ١٤١)**

٦/٣ النظرية النسوية الراديكالية: Radical Feminism Theory

يرى أنصار هذه النظرية أن جذور عدم المساواة في المجتمع سائدة في النظام الاجتماعي والأبوي، وسيطرة الرجال؛ ولذلك فإن الطريق الوحيد للمساواة هو إحداث التغير الثوري في الأيديولوجيات والمؤسسات القائمة في المجتمع. **(فهمى، ٢٠٠٧: ٨٠)**

وبدأت النظرية النسوية الراديكالية في بداية عام ١٩٧٠ تقريبًا، عندما قامت مجموعة من النسوة بالمطالبة بحقوقهن المدنية، وبقيام حركة مناهضة للحرب، وذلك حين أدركن مدى الاضطهاد الذي يخضعن له، والذي يتضح من خلال المعاملة التي تلقينها من شركائهن الذكور في هذه الحركات ومن التعامل السيء الذي تلقته النساء في مواقف معينة، أهمها عدم السماح لهن بتولي أي مناصب قيادية في الحركة المناهضة للعبودية أثناء مشاركتهن فيها، وقد دفعهن كل ما سبق إلى إدراك مدى الاضطهاد النوعى الواقع عليهن من قبل الرجال وإلى ضرورة التحرك لمناهضته وللمطالبة بحقوقهن، وهنا تختلف الراديكالية مع النسوية الليبرالية التي تطالب بالعمل من خلال النظام القائم **(حوسو، ٢٠٠٩: ١٨٧)**، لذلك ترى النسوية الراديكالية أن على النساء القيام بتشكيل مؤسسات خاصة بهن، وقطع علاقاتهن مع الرجال، وبعدها تصبح النساء معتمدات على بعضهن البعض لا على جنس الرجال.

ويشير بعض أنصار النظرية النسوية الراديكالية إلى العنف الذي يمارسه الذكور على الإناث باعتباره عنوانًا للتفوق الذكوري، ويمكن التخلي عن الأنوثة من وجهة نظر هذه النظرية

عن طريق تغيير النظام الأسري الذي يصنع نظامًا طبقيًا ذكوريًا يقهر المرأة، وهذا لا يتم إلا بتقويض مفهوم الأسرة المعروف وإحلال الأسرة الديمقراطية محلها. **(غيدنز، ٢٠٠٥: ١٩٧)**

هذه بعض من النظريات التي تحاول تفسير التفاوت واللامساواة بين الرجال والنساء، حيث تختلف هذه النظريات النسوية فيما بينها اختلافًا كبيرًا حول مسألة التفاوت النوعى، رغم اتفاقها على أن المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع، كما تحاول هذه النظريات تفسير التفاوت الجنسوي(النوعى) بإرجاعه إلى عمليات اجتماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع.

ومن العرض السابق لنظريات التمكين استطاعت الباحثة الوصول إلى بعض المنطلقات والآليات التى يمكن أن تساهم فى وضع سيناريو ابتكارى لتفعيل دور مؤسسات التربية فى تمكين المرأة المصرية وذلك على النحو التالى:

- إعادة النظر فى التحيز ضد المرأة فى الكتب وفى المناهج والبرامج المدرسية؛ لتمنح الفتيات نفس الفرص والخبرات التى تعطى للفتيان، ومحاولة مواجهة اللانصاف المؤسسى طويل الأمد فى بعض الأنظمة التربوية(نظرية التطبيع الإجتماعى).
- يقدم للطلبة برامج حول دراسات المرأة وتزويدهم بمنظور بديل غنى ومتطور حول علاقات القوة السائدة، وأن يسعوا نحو فهم مواقف النساء من خلال أدوات تتولد من خبرة النساء أنفسهن (النظرية البنيوية).
- احترام التنوع فى الطبيعة الإنسانية للذكور والإناث، وأن تأخذ قيم النساء كقيم مستقلة وموازية فى الأهمية لقيم الرجال وأنها تنبع من الهوية النسوية(نظرية الفوارق الجنوسية"النوعية").
- أن التمكين فى التعليم لا يتحقق فى تلبية حاجات الفتيات الخاصة بهن، وإنما استجابة لحاجات المجتمع، والنظر إلى وظيفة النظام التربوى على أنها التعرف على القيم النسوية، بالإضافة إلى النظم الذكورية ليكونا أساساً للتربية (نظرية الفوارق الجنوسية"النوعية").
- رفض قبول أوضاع وعلاقات معينة على أنها أمر طبيعى معتاد وتسليط الضوء على آليات الإضطهاد النسوى السائد ضمن المجتمعات (النظرية الهدمية).
- المساواة فى الفرص بين الجنسين فى مؤسسات المجتمع المختلفة كالتعليم والاقتصاد، فضلا عن حرية الإختيار والفردية(النظرية النسوية الليبرالية).
- النظر إلى المرأة باعتبارها إنسان قادر على العمل والإبداع وتحمل المسئولية وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل(النظرية النسوية الليبرالية).

- إحداث تغير ثورى فى الأيديولوجيات والمؤسسات القائمة فى المجتمع تحقيقا للمساواة والعدالة الإجتماعية (النظرية النسوية الراديكالية).
- تغير النظام الأسري الذى يضع نظاماً طبقيا ذكوريا يقهر المرأة، وهذا لا يتم إلا بتقويض مفهوم الأسرة المعروف وإحلال الاسرة الديمقراطية محلها(النظرية النسوية الراديكالية).

هنا يأتي دور المجتمع بمؤسساته المختلفة وآلياته المتنوعة في تحقيق تمكين المرأة، وخاصة المؤسسات التربوية سواء كانت النظامية منها أو غير النظامية.

المحور الثاني: دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية:

انطلاقًا من تعدد أبعاد التمكين وكذلك آلياته، يتضح أهمية تكاتف جميع الوسائط والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية النظامية منها وغير النظامية، ونخص بالتناول الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها إحدى وسائل تحقيق هذا التمكين.

١- الأسرة:

تعد الأسرة هي أول مؤسسة تنشئة تقابلها المرأة في دورة حياتها، فهي التي تحولها من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي محمل بالقيم والمفاهيم والمعتقدات التي تبثها فيها الأسرة، ولا يختفي تأثير مؤسسة التنشئة الأولى على الإطلاق، ولكن القيم المكتسبة من الأسرة قد تتحول إلى مادة للنقد والرفض إذا ما تعارضت بشدة مع القيم المكتسبة مع مؤسسات التنشئة الأخرى، مثل: المدرسة، وسائل الإعلام، أو جماعات الأقران، أو المؤسسة الدينية. **(أبو خالد، ٢٠٠٥)**

وتظل الأسرة هي المسئولة مباشرة عن قيم "التضامن التلقائي" في المجتمع لمواجهة قيم "التضامن العضوي" المرتبط بالمؤسسات الرسمية والقوانين التي تضعها الدولة؛ فتحدث الفجوة بين معايير الصواب والخطأ وحدود ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وهذا الصراع بين قيم "التضامن التلقائي" وقيم "التضامن العضوي" هي التي تجعل المرأة تقف بين مرجعتين متصادمتين من القيم. **(عبد الفتاح، ٢٠١٠: ٨٨)**

ففي مجتمع التضامن التلقائي يكون للذكر الأولوية والمكانة الأعلى ضمن الذهنية العامة والخاصة، فالمولود الذكر يحظى باستقبال أفضل من استقبال المولودة الأنثى، كما أن له أولوية على الأنثى في التعليم، وله الحق في اختيار المهنة، وحق الخروج والدخول إلى المنزل بلا صحبة أو استئذان، وللأب أن يقول وأن يتصرف كيفما يشاء في المنزل، أما الأم فهي الطرف الأضعف والتابع في العلاقة، لذلك فهي عادة تكتم ما تتمنى. **(العيسى، ٢٠٠٦: ٤٤)**

ويلعب الأب تحديدًا دورًا مهمًا في ترسيخ الشخصية المستقلة للفتاة أو في وأدها، فكلما كانت شخصية الأب متسامحة وداعمة لحقوق الفتاة خرجت الفتاة أكثر ثقة في نفسها، وأكثر استعدادًا لاتخاذ القرارات وتحمل مسئوليتها، عكس الفتيات اللائي كن ضحايا أباء متسلطين؛ حيث تكون النتيجة فتيات فاقدات الثقة بالنفس، وفاقدات القدرة على اتخاذ القرار، وأكثر استعدادًا لإعادة إنتاج نمط المرأة المستلبة للقدرة وللإرادة.

وبذلك فالأسرة خلية منضبطة داخل النسق العام وفق آليات اشتغاله، تشكل هذه الأطر مرعى خصبًا للتسلط الأبوي الذي يعمم قيم الطاعة والرضوخ والامتثال، وما يرافق ذلك من سلوكيات تسمى الخوف والتردد أو العنف أو التمرد.

فالعنف الذي تشهده الفتاة داخل الأسرة تحديدًا يكون له أكبر الأثر في ترسيخ علاقات الرضوخ، كما أنه له تأثيرات سلبية كبيرة؛ لأنه ينتج درجة عالية من الاستلاب بأشكاله المختلفة، ومن ذلك ما يلي: **(جابر، ٢٠٠٦)**

- الاستلاب الاقتصادي: فالمرأة المعنفة أسريًا عادة ما تكون أكثر استعدادًا لقبول مهن لها مقابل أقل، ومستعدة لقبول مواقع إنتاجية ثانوية وهامشية، ومستعدة لطمس خبراتها وقدراتها على التطوير والتعلم.
- الاستلاب النفسي: حيث تكون المرأة المعنفة أسريًا أكثر استعدادًا لتقبل مظاهر التمييز، والعنف الممارس ضدها على اعتبار أنه طبيعي؛ حيث تؤمن المرأة بأنها كائن قاصر وعاطفي، عالمها البيت، وحدودها الزوج والأولاد، والمثال الأبرز عندها هو "الأم المتفانية" في خدمة الزوج والأسرة ويتجلى الاستلاب النفسي في جانبه المرضي في الخوف الشديد والعزلة والانطواء والإحساس العالي بالذنب ولوم الذات.
- الاستلاب الجنسي: فالمرأة المعنفة أسريًا أقل استيعابًا لمهاراتها الذهنية والفكرية، وتعتقد أن المجتمع لا يتعامل معها إلا كجسد إما جميل أو دميم وليست كإنسان، كما أنها تفقد قدرتها على التمييز بين أنماط الرجال وخصائصهم، فبالنسبة للمرأة المعنفة أسريًا كل الرجال لهم نفس الخصائص والأشكال والمهام، لا اختلاف بينهم، وهي عادة قلقة على مهمتها الأساسية وهي الإنجاب، لا سيما انجاب الذكور.

بيد أنه لا يمكن فصل دور الأسرة في إنتاج الثقافة المتحيزة ضد المرأة عن تفاعلات المؤسسات الأخرى للمجتمع. ومن هنا فإن استقواء الزوج على الزوجة، وعدم مشاركته في تربية أولاده، وعدم تغيير استراتيجياته في العمل ورؤيته لذاته ولعلاقاته بالنساء، وعدم الشروع في تغيير دلالات القيمة بالنسبة إليه، كل ذلك سيئول إلى تصلب الهويات، وإلى السلوكيات العنيفة،

في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفي تربية تشدد على التبعية لا على الاستقلال، وتعليم ينحو إلى الاسترجاع لا إلى النقد والإبداع، فمع التقلب في الهوية تنتفي إمكانية التجاوز. **(بيومي، ٢٠٠٥: ٨)** أي تجاوز الثقافة التقليدية المتحيزة ضد حقوق المرأة.

ولما كانت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي ينشأ وتتربى فيها المرأة، وتكتسب منها القيم المجتمعية وفهم الحقوق والواجبات وإدراك العلاقة بينهما، والمساواة بين الذكور والإناث في المعاملات، ولذلك يمكن للأسرة أن تسهم في تحقيق تمكين المرأة والتغلب على معوقات تمكينها في المجتمع المصري، من خلال الآليات الآتية:

- التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء التي لا تميز بين الذكر والأنثى والتي تراعي العدالة بينهما.
- إقامة الحوار داخل الأسرة بأسلوب ديمقراطي يسمح بتبادل الأفكار.
- حسن معاملة الآباء للأمهات، وتجنب العنف الموجه للأمهات والفتيات من الآباء والأخوة الذكور.
- تربية الأبناء على تقبل الآخر واحترامه وتقديره.
- مساعدة الفتيات في تحقيق الثقة بالنفس والتطلع للمستقبل. **(حواله والقطب، ٢٠٠٧: ٨١-٨٢)**

بالإضافة إلى إتاحة فرص تعليمية متساوية للنوعين وعدم تمييز الذكر بألوان متميزة من التعليم. وكفالة حرية الفتاة في اختيار شريك الحياة لها، وعدالة التوزيع في الميراث الخاص بها.

كل هذا وغيره تستطيع الأسرة من خلاله تمكين المرأة كإبنه وكزوجة في المستقبل، وزيادة ثقتها بنفسها وتنمية قدراتها ومهاراتها؛ لتكون قادرة على المشاركة في تنمية المجتمع المحيط بها وتكون واثقة ومتمكنة من هذا الدور المجتمعي الهام.

٣- المـــــدرســـــة:

تعد المدرسة مؤسسة تربوية رسمية تتولى تربية وتكوين النشء؛ للمشاركة الجادة في تنمية المجتمع، وتسهم في إكسابهم المفاهيم الثقافية التي يرتضيها المجتمع ويرغبها.

فإذا أراد المجتمع الرفاه والتنمية المستدامة لكل أفراده رجالاً ونساء، يستلزم الأمر موقفًا واعيًا تلعب فيه التربية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة الدور القيادي مع مساندة الأنساق المجتمعية الأخرى. فالتعليم الذي يرسخ حقوق المرأة هو تعليم يتسم بروح الديمقراطية تتضمن سياساته قدرًا كبيرًا من الحرية على المستويين الماكرو (صنع السياسات التعليمية) والميكرو (التمدرس وإدارته ومناخ العمل به .....)، وإذا كانت مهمة التربية تنصب على قضية بناء

الإنسان فإن تحقيق وعيه وإبداعه في الواقع المعاش هو جوهر أساس التنمية، ومن ثم فإن وعي المرأة يتجسد في أدائها لدورها في عملية التنمية **(عدلي، ٢٠٠٥: ١١٤٥)**، مما يتطلب تغيرات في المنظومة التربوية والتعليمية والأسرية لدعم العلاقة بين تربية المرأة والوعي بحقوقها وضرورة تمكينها من تلك الحقوق، وتحقيق قدر عال من المشاركة في تنمية المجتمع.

بذلك تتضح أهمية الصورة الذهنية التي تبثها المقررات والأنشطة المدرسية وطرائق التدريس، لكن هناك من يرى أن قدرة الأنظمة التعليمية على التغير الاجتماعي ضعيفة؛ لأن المنظمة التعليمية نفسها هي نتاج للقيم السائدة في المجتمع ووسيلة لإعادة تركيبتها الاجتماعية. **(حمود، ٢٠٠٦)**

فالمقررات التعليمية تعمد إلى بث صورة ذهنية معينة عن صفات المرأة، وأدوارها ووظائفها ووضعها، ومكانتها في المجتمع مقارنة بالرجل على نحو يسهم في إعداد الذكور والإناث؛ لدخول أنواع من العمل مختلفة اختلافًا واضحًا، منغلقة على مجموعة من الرموز والإشارات تجعل الحد الفاصل بين الجنسين كبيرًا وصعب الاختراق، كما تؤدي في الوقت ذاته إلى استعلاء في مقام الذكر على الأنثى، وتدجين الأنثى وكبتها للقبول بهذا الأمر واعتباره طبيعيًا، كما أن توزيع الأنشطة المدرسية نفسه فيه تقسيم واضح للعمل بين الذكور الذين عادة ما توظف أنشطتهم في الأعمال الصناعية والمهنية، والفتيات اللائي تكون أنشطتهن منصبه على الأعمال المنزلية والطبخ. **(بشور، ٢٠٠٥: ٨)**

كما أن الكتب المدرسية نادرًا ما تقدم صورة المرأة بوصفها شخصية مستقلة تعتمد على ذاتها، وإنما هناك ميل لربطها بالرجل، بل وإظهار اعتمادها عليه، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى وجود تطورات عدة بدأت تظهر شخصية الفتاة التي تساعد أسرتها من خلال اجتهادها وحسن تصرفها، وكذلك شخصية الأم العاملة التي تتقاسم مهام العمل مع زوجها بعد أن يعودا من العمل.

ومن ثم يكون أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات وخاصة العربية منها هو تطوير نظمها التعليمية؛ بحيث تكفل المساواة في الفرص بين الذكور والإناث، وإزالة كافة أشكال اللامساواة في جميع مستويات التعليم، وتعميم التعليم الابتدائي للإناث، وتطبيق الإلزام وتفعيله بشكل جاد، هذا مع نشر الوعي والتثقيف تجاه تعليم الإناث خاصة في الريف والمناطق الشعبية التي لديها قناعات معينة تعبر عن موروث ثقافي سلبي، مما يؤكد أن الثقافة والمناخ الاجتماعي العام والأسري يلعبان دورًا هامًا في تكريس الأمية أو تكوين الوعي اللازم؛ لتمكين المرأة من حقوقها ومدى مشاركتها في التنمية المجتمعية، من خلال شكل وطبيعة التربية والتنشئة منذ الصغر. **(زايد، ٢٠١٥: ٣٣٨)**

وبالتالي فإن الوصول إلى التمكين الحقيقي للمرأة في المجتمع المصري لن يتم بدون الجهود المقصودة والمباشرة من المدرسة، ويتم ذلك من خلال الآليات التالية:

- بناء الذات الإنسانية للفرد في المجتمع المصري، بإكساب الطلاب المعلومات والمعارف المتنوعة عن المرأة ودورها في تنمية المجتمع وعن وحدة الجنس البشري وعن ضرورة التعاون بين الذكر والأنثى ليستقيم المجتمع.
- غرس القيم الثقافية التي تعلي من قيمة ودور المرأة في المجتمع.
- إكساب الأفراد الإتجاهات الإيجابية نحو الجنس الآخر واحترامه وتقديره.
- تنمية مهارات السلوك الديمقراطي الذي يقوم على المساواة واحترام حقوق الآخرين في التعليم والتفكير والتعبير والعمل والمشاركة.
- إكساب الأفراد مقومات الحياة الأسرية والاجتماعية الصحيحة التي تقوم على المشاركة والتعاون واحترام الآخر وتقدير الذات والثقة في قدرات الآخرين.
- تطوير المناهج الدراسية لاستئصال معوقات تمكين المرأة في المجتمع المصري.
- تشكيل وعي الأفراد بمكانة ودور المرأة في المجتمع، وضرورة تمتعها بحقها في القيادة والريادة والعمل المنتج.
- تحفيز الأفراد لمساندة قضية تمكين المرأة في المجتمع المصري للقضاء على كل أشكال التميز واللامساواة ضدها. **(حواله والقطب، ٢٠٠٧: ٨٢)**

إذن فالقضية متداخلة ومعقدة يرجي من التعليم أن يساهم في إنماء وعي المرأة بحقوقها، وإرساء تلك الحقوق واحترامها، وإكساب الفرد عامة منظومة قيمية تساندها المهارات والمعارف، والذي يشكل في الأساس الوعي اللازم بحقوق المرأة وممارسة تلك الحقوق وتمكينها في كافة المجالات، والذي يصب في النهاية في تنمية المجتمع.

٣- منظمات المجتمع المدني:

تعد منظمات المجتمع المدني هي ميدان التنظيم الذاتي للمواطنين لممارسة حقهم في إدارة مجتمعهم بأسره سواء على صعيد السياسات العامة للدولة، أو على صعيد المجتمع المحلي. فهذه المنظمات تعني بإدارة المجتمع سواء كان ذلك يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية أو الصحية أو البيئية أو حقوق المرأة .... إلخ، كما تقوم بحشد الرأي العام لتوجيه الاهتمام بمعالجة المشكلات التي تمس القضايا العامة كالتعليم وقضايا التنمية و غيرها، وهي بذلك تعكس شعور أفراد المجتمع بالمشكلات والقضايا التي تعترض مجتمعهم وتعوق تقدمه،

بالإضافة إلى أنها تعكس مظهرًا من مظاهر الوعي القومي ومجالاً لترسيخ هذا الوعي من خلال العمل الجماعي. **(حبيشي، ٢٠١٦: ٦١-٦٢)**

كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا استراتيجيًا في تنظيم مطالبة التغيير والدفاع عن مصالح البلاد، والدعوة إلى مزيد من الحقوق المتساوية في المجتمع، وحقوق المرأة الإنسانية، والتغيير نحو الديمقراطية، وتعتبر المنظمات النسائية ضرورية؛ للتغلب على الرؤية المجزأة والمشوهة على جميع المستويات الخاصة بالمساواة والتمكين، وبالتالي فهي حاسمة في دفع جدول أعمال المساواة بين الجنسين قدمًا على جميع مستويات المجتمع. **(بن حديد، ٢٠١٥: ١٨١)**

من هنا تظهر أهمية دور منظمات المجتمع المدني في بناء الشراكة لتنمية المجتمع، لما تقوم به من إعادة تشكيل إدراك الأفراد بأهمية المشاركة المجتمعية؛ وذلك لكونها إطار يمكن للأفراد من خلاله المشاركة بفاعلية في صياغة السياسات التنموية، كما أنها حلقة الوصل بين القاعدة الشعبية والجهات الرسمية، كما تتجلى أهميتها في سعيها لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

حيث يأتي دور منظمات المجتمع المدني كمشارك فعال في مجالات التنمية المجتمعية بقدرتها على تحديد أهدافها وبرامجها كشريك حقيقي للمجتمع وذلك من خلال:

- حصر الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفعلية للمرأة في ظل التغيرات المجتمعية المعاصرة.
- تقديم برامج متكاملة للمرأة من خلال التوسع في إنشاء وحدات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بصفة عامة.
- تدريب النساء على مهارات جديدة يحتاجها سوق العمل والسعي نحو تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة.
- تنمية قدرات المرأة وذلك من خلال تنمية وعيها ومعرفتها بالسياق الاجتماعي المحيط بها، بما ينعكس على أسلوب حياتها وتفكيرها وبالتالي قيامها بأدوارها داخل وخارج الأسرة.
- أن تدعم منظمات المجتمع المدني قدرة المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية وأن تركز على مهارات اتخاذ القرار والتفكير الابتكاري. **(حواله والقطب، ٢٠٠٧: ٨٥)**

كذلك يأتي دور منظمات المجتمع المدني في التواصل مع الشبكات المحلية والإقليمية، وخاصة شبكات التعليم والتدريب وتطوير الأداء؛ من خلال توسيع فرص التعليم الأساسي من

إنشاء مدارس مجتمعية في المناطق الأكثر حرمانًا، ووضع برامج التأهيل والتدريب لاكتساب مختلف المهارات الحياتية والمهنية. كذلك وضع رؤية مشتركة لمعالجة خصوصيات برامج محو الأمية وتعليم الكبار في إطار الطبيعة غير الملزمة للأنشطة التربوية الخاصة لهذه الفئات، وأهمية تقديم الخدمات التربوية من خلال هذه المنظمات، وكيفية تحقيق مشاركة في التخطيط والإدارة بين الشركاء من الوكلاء والهيئات غير الحكومية والحكومية في وضع الخطط والبرامج في إطار التعليم للجميع، كذلك تعزيز التنوع في البرامج والمضامين التعليمية وفق الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات. **(نجم، ٢٠٠٧: ١٤٥)**

كما تقوم الجمعيات الأهلية بوظائف وأعمال متعددة في المجتمع المصري منها، الإسهام في إنشاء مدارس الفصل الواحد؛ وذلك لمعالجة ظاهرتي عدم الإلتحاق والتسرب من التعليم، وتسعى الجمعيات الأهلية إلى عمل ندوات تثقيفية بشأن المشكلات التي تواجه الأسرة المصرية كالزواج المبكر وتنظيم الأسرة والتفكك الأسري، بالإضافة إلى إقامة العديد من المشروعات والخدمات الصحية للطفل والمرأة، لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر الفقيرة وخاصة في المناطق الريفية. **(حسين، ٢٠١٣: ١٥٣)**

و تشير دراسة **(محمد وأحمد، ٢٠٠٧)** إلى دور الجمعيات الأهلية كمؤسسات مدينة في تنمية الوعي بالحقوق والواجبات، وتفعيل المشاركة السياسية وخاصة للمرأة من خلال المشاركة في اتخاذ ومناقشة القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الدولة في ضوء الإصلاح السياسي المعاصر، بالإضافة إلى قيام الجمعيات الأهلية بعقد الندوات والبرامج الفكرية التي تدعو إليها القيادات والكوادر السياسية لتوضيح حقوق وواجبات النساء في المجتمع المصري.

في حين أكدت دراسة **(حبيشي، ٢٠١٦: ٩٧)** على أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدور هام في تمكين المرأة في المجالات المختلفة منها: مساعدة المرأة في ممارسة حقها في التعليم، وتولي الوظائف التي تتناسب مع مستوى تعليمها، والمشاركة في التوعية والتثقيف الصحي، ووقف الممارسات الضارة بصحة المرأة، وإنشاء مراكز الرعاية الصحية؛ لتحسين الصحة الإنجابية للمرأة، والتوعية المستمرة بحقوقها وحقوق المجتمع ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.

مما سبق يتضح دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة، والارتقاء بدورها ومكانتها في المجتمع؛ وذلك لزيادة وفعالية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية المنشودة والمحافظة على استدامتها.

وعلى الرغم من أهمية أدوار منظمات المجتمع المدنى وتنوعها، إلا إن واقعها يشوبه القصور والضعف. وهذا ما توصلت إلية دراسة **(سرحان،٢٠١٠)** مؤكدة على أن دور الجمعيات الأهلية فيما يتصل بتمكين المرأة اجتماعيا وثقافيا مازال منقوصا وضعيفا، فضلا عن ضعف دورها فى تفعيل مشاركة المرأة فى الانتخابات، وضعف دورها فى القضاء على التميز القانونى ضد المرأة، بالإضافة إلى ضعف القدرة على تمويل مواردها الذاتيه وغياب ثقافة المشاركة والتطوع، وضعف البناء المؤسسى والإفتقار إلى أسلوب الإدارة بالمشاركة ،وضعف التنسيق بين المنظمات فيما يتصل بقضايا النوع والمواطنة، وضعف الدعم السياسى للجمعيات الأهلية، مما يحد من قدرتها على دعم حقوق المواطنه للمرأة.

وفى هذا السياق تؤكد دراسة **(أبو الفتوح،٢٠١٦: ٣٣١)**على ضعف تمويل البرامج الخاصة بالتمكين السياسى للمرأة ، وعدم استخدام الأساليب العلمية فى إعداد البرامج الخاصة بالتمكين السياسى للمرأة، واقتصار برامجها على فئات محددة، وعدم مناسبة البرامج المعدة للتمكين لاحتياجات المرأة ، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة بهذه المنظمات تتصل بتمكين المرأة.

فى حين أكدت دراسة **(مسلم،٢٠١٦: ٩٧-٩٨)** على ضعف العمل على ابتكار مشروعات جديدة تحتاجها المرأة نظراً لندرة الموارد المادية؛ لتقديم هذه البرامج وعدم استثمار أموالها لزيادة التمويل، وعدم سعى العاملين بالمنظمات لمعرفة الأسباب التى تحد من كفاءة برامج المنظمات، كما أن الأسلوب المستخدم فى تقديم البرامج لا يتلائم مع توقعات المستفيدات، وأن المنظمات غير قادرة على تحقيق أهداف برامجها، فضلاعن ضعف مشاركة المرأة فى اختيار نوعية الخدمات المقدمة إليها .

وبعد عرض دور كلاً من الأسرة وكذلك المدرسة وأيضًا منظمات المجتمع المدني، يتضح أن تمكين المرأة عملية مركبة ومعقدة ومتداخلة. ومن ثم فإن إزالة الفجوة بين المرأة والتمكين يتطلب تبني رؤية شمولية لعملية التمكين نظرًا لتداخل أبعاد التمكين، فالتمكين الاقتصادي يؤثر في التمكين السياسي وكلاهما يؤثر ويتأثر بالتمكين الصحي للمرأة، وجميعهم يؤثر ويتأثر بالتمكين التعليمي للمرأة . وانطلاقًا من الأهداف الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ الـ١٧، وكذلك استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، يعد تمكين المرأة أداة لدمجها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتضح ذلك من الشكل التالي:

شـــكل (١)

المصدر: (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥)

وبالنظر لهذا الشكل يتضح أن زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة ١٠% سوف ينعكس على نمو الناتج المحلي بحوالي ٣% –(تقوية الاقتصاد)–، وإن العائلات التي تعولها المرأة يتم تخصيص نسبة أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء –(تحسين التعليم)–، كما أن إدماج المرأة في عملية صنع القرار سيؤدي إلى زيادة كفاءة المشاريع الاقتصادية والبيئية واستدامها –(كفاءة صنع القرار)–، كذلك تملك النساء للأراضي الزراعية يقلل من احتمالية تعرضهن للعنف المنزلي بثمانية أضعاف (زيادة الأمن)، وتقليل الفجوة بين الجنسين في الزراعة سوف يخلص حوالي ١٠٠ مليون شخص من الجوع (الحد من الجوع)، وتشغيل مزيد من النساء سوف يزيد من إنتاجية العمالة بنسبية ٢٥% في بعض الدول (زيادة الإنتاجية)، فضلاً عن دعم الأسرة حيث تنفق المرأة العاملة حوالي ٩٠% من دخلها على أسرتها، بينما ينفق الرجل حوال ٣٠–٤٠%، وكذلك تحسين الصحة فالاهتمام بصحة المرأة سوف ينعكس ايجابيًا على صحة

ابنائها، وزيادة الإدخار حيث ترتفع المدخرات بنسبة ٣٥% عند تدعيم حقوق الملكية للمرأة، فضلاً عن خلق بيئة مستدامة فالمؤسسات التي تديرها نساء تكون أكثر حفاظًا على البيئة.

بذلك يتضح أهمية تمكين المرأة من خلال إدماجها في عملية التنمية الأمر الذي يتطلب تمكين المرأة تمكينًا شاملاً، وبالنظر إلى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، يتضح التكامل بينها وبين الأهداف العالمية للتنمية المستدامة؛ بحيث تساهم استراتيجية مصر في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في مصر، فهناك خمسين مؤشر مشترك من إجمالي مائة وخمسين مؤشر مقترح لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويساعد التكامل والتوحيد هذا في المؤشرات المستخدمة على سهولة المقارنة عالميًا. **(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦)**

وانطلاقًا مما سبق عرضه عن دور مؤسسات التربية في التمكين، وكذلك توضح أهمية تمكين المرأة ودمجها في التنمية المجتمعية، يبقى سؤال ألا وهو ما واقع تمكين المرأة المصرية ودمجها في التنمية المجتمعية؟ وما الإنجازات التي حققتها مصر لدمج المرأة في التنمية وتمكينها؟

٤- واقع تمكين المرأة المصرية في السياق المحلي:

بالرغم من الإنجازات التي حققتها مصر في السنوات الأخيرة، إلا إن الفجوة بين الجنسين مازالت واسعة، ولا تزال النساء تواجهن العديد من العقبات الهيكلية والتقاليد الاجتماعية التي تمنعهن من تحقيق تمكنهم الكامل في المضامير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقيد وصولهن إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، ويتضح ذلك في الأبعاد المختلفة لتمكين المرأة. **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥) (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥: ٣٣) (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥: ١٠) (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦: ٢٤) (المغربل،٢٠١٦)**

١/٤ التمكين التعليمي:

على الرغم من التحسينات التي طرأت على واقع المرأة التعليمي، إلا إن هذا الواقع لم يصل إلى المستوى المأمول، ولم يتحقق التمكين التعليمي للمرأة ويتضح ذلك فيما يلي:

أ) معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي:

شهد معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي انخفاضًا متواصلاً خلال الأعوام الأخيرة، فبعد أن وصلت نسبة القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى نحو ٩٥,٤%، مشيرًا إلى إمكانية تحقيق مصر لهذا الهدف، إلا أنها قد أخذت اتجاهًا عامًا متناقصًا؛ حيث انخفضت بنحو ٤,٨ نقطة مئوية عما كانت عليه خلال عام

٢٠١٠ / ٢٠١١ لتصل إلى ٩٠,٦% عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤، وهو يشير إلى صعوبة تحقيق مصر لهذا الهدف.

ب) معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادي:

وعلى النقيض من معدل القيد الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي، فإن معدل القيد بمرحلة التعليم الإعدادي قد شهد تحسنًا نسبيًا بعد عام ٢٠١٠ / ٢٠١١؛ حيث بلغ متوسط تلك النسبة خلال السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٢ – ٢٠١٣ / ٢٠١٤ نحو ٨٢,١% يزيد هذا المتوسط بنحو ١٢ نقطة مئوية عن مثيله الذي تحقق خلال ثلاث سنوات السابقة لهذه الفترة، وعلى الرغم من هذا التحسن في معدل القيد في التعليم الإعدادي إلا أنه مازال بعيدًا عن تحقيق الهدف المنشود.

ج) نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلا الصف الأخير من التعليم الابتدائي:

ارتفعت نسبة الأطفال الذي التحقوا بالسنة الأولى واكملوا الدراسة حتى السنة السادسة الابتدائية من ٨٤% عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى وصلت إلى ٩٧,٢% عام ٢٠١٠ / ٢٠١١، مما يشير إلى إمكانية تحقيق مصر لهذا الهدف، إلا إن هذا المعدل تراجع قليلًا مرة أخرى ليصل إلى ٩٥% في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وعلى الرغم من ذلك فقد يكون من الممكن أن تحقق مصر هذا الهدف، إذا تم تركيز الجهود للحيلولة دون استمرار تسرب التلاميذ خلال هذه المرحلة وخاصة الإناث منهم.

د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور:

بلغ معدل الأمية عام ٢٠١٣ نحو ٢٦% للفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، أي بما يقرب من ١٧ مليون نسمة على مستوى الجمهورية منهم ١١ مليون من النساء يمثلون ٦٥% من الأميين في مصر، ومن العوامل الإيجابية، تضاؤل معدل الأمية بين الشباب في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤ سنة) حيث بلغ ٨,٦% بالمقارنة مع الفئة العمرية (٦٠ سنة) فأكثر حيث بلغ المعدل ما يقرب من ٦٥% بما يعكس إمكانية القضاء على ظاهرة الأمية في المستقبل، هذا ويزداد معدل الأمية في الريف عنها في الحضر بشكل كبير؛ حيث تبلغ ٣١% في الريف مقابل ١٩% في الحضر.

ه) نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي:

ارتفعت نسبة البنات المقيدات في التعليم إلى البنين على المستوى القومي خلال عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى نحو ١٠٢,٣% ، ١٠٧,٤% في المرحلتين الابتدائية والثانوية على الترتيب مقابل نسبة قدرها ٧٩,٧%، ٧٣,٦% خلال عام ١٩٩٠ على التوالي؛ ومن ثم يمكن القول أن مصر قد حققت المساواة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي العام.

ومن خلال المؤشرات السابقة والإنجازات والإخفاقات التي تم تحقيقها، يتضح عجز مصر عن تحقيق التمكين التعليمي للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة.

٢/٤ التمكـــــين الاقتصـــــادي:

عجزت مصر عن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة باعتبارها جزء من كل يمثل المجتمع بصفة عامة، ويتضح ملامح ومؤشرات هذا العجز فيما يلي:

أ) لم تشهد نسبة الفقراء وفقًا لخط الفقر الوطني انخفاضًا منذ عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣:

حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩,٦% عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٢١,٥٦% عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، وقد يعزي هذ الارتفاع إلى ما شهدته نهاية هذه الفقرة من أزمات مالية واقتصادية وغذائية، وما ترتب عليها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ومنذ عام ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة حيث ارتفعت إلى ٢٥,٢% خلال ٢٠١٠ / ٢٠١١ ثم إلى ٢٦,٣% خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، أي أن هذا العام شهد زيادة قدرها ٢٢% في نسبة الفقر عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، وهو ما يعني وجود نحو ٢١,٧ مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

ب) سوء توزيع الدخل وعدم عدالته:

يرجع السبب في ارتفاع نسبة الفقر وتفاوته إلى سياسات توزيع الدخول غير المحابية للفقراء أو محدودي الدخل، ويستدل على ذلك من ارتفاع نسبة أعلى من ٢٠% من الدخل لأقل ٢٠% من الدخل من ٣,٩ عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٤,٢ عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، كما أن ارتفاع مؤشر جيني في الريف من ٢٣ إلى ٢٤ ما بين عامي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وكذا في الحضر من ٣٠ إلى ٣٣ خلال ذات الفترة يؤشر على تراجع العدالة في توزيع الدخل وزيادة نسبة اللامساواة وإتجاه توزيع الدخول لصالح الفئات الأكثر دخلًا وليس الأقل دخلًا، وإن كان الوضع كذلك بين الأكثر دخلًا والأقل دخلًا فالوضع أكثر سوءًا بالنسبة للمرأة والرجل وكذلك الريف والحضر.

ج) حصه النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي:

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللاتي يعملن بأجر في القطاع غير الزراعي خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ على المستوى القومي بلغت نحو ١٩,٢% من إجمالي العاملين بأجر، حيث لم يحدث أي تغيير في هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٩٠ / ١٩٩١ . وتعد هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت بنسبتها على المستوى العالمي، حيث بلغت نحو ٤٠% خلال

عام ٢٠١٢، مما يشير إلى عدم توقع تحسين هذه النسبة بشكل ملموس في المدى القصير، ومن ثم عدم قدرة مصر على تحقيق هدف تعزيز المساواة بين الذكور والنساء في سوق العمل.

د) عدم قدرة مصر على تحقيق التوظيف المنتج وتوفير العمل اللائق للجميع:

فقد ارتفعت نسبة الأفراد والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة (العمالة الهشة) إلى مجموع العاملين المشاركين في قوة العمل من نحو ١١% عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٤,٩% في عام ٢٠١٣، وهو الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسب التوظيف لدى الغير، واتجاه الأفراد إلى العمل لحسابهم الخاص، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على وضع المرأة وعملها وتمكنها اقتصاديًا لهذا كان من الأهمية بمكان إدراج هدف توفير فرص العمل اللائق والمنتج وتوفيره للجميع ضمن أولويات الخطط المستقبلية للتنمية.

هـ) تطور نسبة السكان شديدي الفقر على المستوى القومي والبالغ ٤,١% عام ٢٠١٥:

فضلًا عن التفاوت الشديد بين أقاليم ومحافظات الجمهورية من حيث معدلات الفقر المدقع؛ حيث تبلغ نسبة السكان شديدي الفقر في ريف الجمهورية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ نحو ٥,٩% مقابل نسبة قدرها ٢,٢% في الحضر، كما يرتفع متوسط هذه النسبة في الوجه القبلي إلى ٩,٦% في حين تصل لأدناها في الوجه البحري ٠,٥٧%، ويزداد هذا التفاوت اتساعًا بين المحافظات، فبينما يختفى تمامًا الفقر المدقع بين سكان محافظات بورسعيد والسويس ودمياط والإسماعيلية فإنه يصل لأعلى مستوياته في محافظات أسيوط ٢٤,٨%، وقنا ١٩,٥%، وسوهاج ١٢%.

ومما سبق يتضح الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري وكذلك نسبة الفقر وتطور هذه النسبة، الأمر الذي يصعب معه تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للمرأة الريفية نتيجة هذا التفاوت الشديد بين محافظات الجمهورية من حيث معدلات الفقر.

٣/٤ التمكـــين الصحـــي:

يعتبر التمكين الصحي للمرأة أمرًا مهمًا لارتباطه الشديد بأبعاد التمكين الأخرى، كما أنه لا يؤثر على المرأة فحسب ولكن يمتد تأثيره إلى الأسرة وكذلك البيئة المحيطة بها، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

أ) معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة:

شهد هذا المعدل انخفاضًا متواصلاً كبيرًا خلال الفترة ١٩٩٢ / ١٩٩٣ – ٢٠١٣ إلا إن معدل الانخفاض الأكبر حدث خلال العشر سنوات الأولى من تلك الفترة حيث انخفض عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٣٩% مما كان عليه خلال عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣، ثم وصل انخفاضه حتى وصل إلى ٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حتى عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٦٨ حالة وفاة

عام ٢٠٠٣ ، ويشير ذلك أن مصر رغم الانخفاض في نسبة الوفيات لن تحقق الهدف المنشود والمأمول الوصول إليه وهو ٤٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حتى عام ٢٠١٥.

ب) نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة:

شهدت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين تطورًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت إلى نحو ٩٢% وفقًا للمسح الصحي ٢٠١٤ مقابل نسبة قدرها ٧٩% فقط خلال المسح السابق له، أي أنها سجلت تحسنًا بنحو ٢,٦ نقطة مئوية سنويًا مما يشير إلى أنه على المستوى القومي تقترب مصرمن تحقيق هذا الهدف.

ج) معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة:

لم يشهد هذا المعدل تقدمًا ملحوظًا في خلال أكثر من عقدين، حيث ارتفع من نحو ٤٨% وفقًا للمسح الصحي لعام ١٩٩١ إلى نحو ٥٩% فقط وفقًا لنتائج مسح ٢٠١٤، كما لم تشهد العشر سنوات الأخيره أي تقدم في هذه النسبة حيث تراوحت بين ٥٩% و٦٠%. ويعني ذلك أنه من بين كل عشر سيدات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥ – ٤٩ سنة مازال أربع منهن لم يستخدمن أي شكل من وسائل تنظيم الأسرة، ومع الانخفاض الحالي في مستوى الاستخدام فإنه من الصعب أن تحقق مصر على أي من المستوى القومي أو المحلي الهدف المأمول وهو ٧٢% ويمثل مستوى انتشار وسائل تنظيم الأسرة اللازم لتحقيق ٢,١ إجمالي نسبة خصوبة عام ٢٠١٧.

د) تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وخاصة الحصول على الرعاية الصحة قبل الولادة:

إن زيارات المتابعة قبل الولادة أصحبت أكثر انتشارًا في مصر عن ذي قبل، حيث تشير نتائج المسح الصحي لعام ٢٠١٤ أن نسبة الحوامل اللاتي قمن بأربع زيادات على الأقل لرعاية الحمل بلغت نحو ٨٣%، أي أن ثماني سيدات من بين كل عشر سيدات يقمن بهذه الزيارة، وقد سجلت هذه النسبة قفزة كبيرة مقارنة بمثيلتها بمسح ٢٠٠٨، والتي بلغت ٦٧% وهو ما يعني أنها زادت سنويًا بنحو ٣,٢ نقطة مئوية، كما أنها تضاعفت بنحو ثلاث مرات عما كانت عليه عام ١٩٩٥ إلى ٢٨%، ويشير ذلك إلى أن مصر قد تقترب من تحقيق هذا الهدف؛ مما يتطلب بذل المزيد من الجهود وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات التي تساعد على تحسين هذه النسبة وخاصة في ظل تردد نحو ٩٠% من النساء لمتابعة الحمل بعدد زيادات يقل عن الأربع مرات من جهة، وتحقيق العديد من المحافظات لنسب تفوق ٩٠% للنساء يتابعن الحمل بعدد ٤ زيادات منتظمة على الأقل فضلًا عن اقتراب البعض منها من نسبة ٩٧% من جهة أخرى.

ه) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

حققت مصر نتائج إيجابية ملموسة في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث إتخذ هذا المعدل اتجاهًا عامًا متناقصًا، إذ انخفض من ٨١ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٧ حالة عام ٢٠١٤ محققًا نسبة انخفاض قدرها ٦٦% خلال تلك الفترة.

و) معدل وفيات الأطفال الرضع:

تماشيًا مع ذات الإتجاه النزولى الذي شهده معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبنفس معدل التناقص تقريبًا انخفض معدل وفيات الرضع من نحو ٦٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٢ حالة عام ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى أن مصر ستكون قادرة على تحقيق الهدف المأمول الوصول إليه وهو ٢١ حالة وفاة.

مما سبق يمكن القول أن الواقع الصحي للمرأة يتأثر تأثيرًا كبيرًا بالثقافة المجتمعية السائدة، وكذلك انخفاض نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة وخاصة بالريف ولدى النساء، وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة؛ الأمر الذي يؤكد التكامل والتداخل بين أبعاد تمكين المرأة.

٤/٤ التمكين السياسي:

تعد نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية مؤشرًا لتمكين المرأة سياسيًا، فرغم أن المرأة المصرية تمثل نحو ٤٩% من جملة السكان ورغم عدم وجود قيود قانونية أو دستورية على مشاركة المرأة السياسية؛ حيث يتيح لها الدستور حرية الترشيح لكافة الانتخابات سواء المحلية أو النيابية أو حتى رئاسة الجمهورية، إلا إن مشاركتها في الحياة السياسية كانت ضعيفة للغاية، حيث لم تتعد نسبة السيدات في مجلس الشعب ٣% من إجمالي الأعضاء فيما قبل ٢٠١٠، أما بعد ثورة يناير ٢٠١١ وخلال المرحلة الانتقالية فقد تم إلغاء كوتة المرأة وكذلك تعديل قانون مجلس الشعب والشورى، ورغم ما شهدته انتخابات مجلس الشعب من إقبال كبير للمرأة كناخبة فإن عضويتها بمجلس الشعب لم تزد عن ١١ سيدة بما يمثل نسبة ٢% من إجمالي الأعضاء عام ٢٠١٢، كما لم تزد نسبتها عن ٤,١% من إجمالي الأعضاء بمجلس الشوري خلال ذات العام. ويشير ذلك إلى أنه من غير الممكن تحقيق مصر لهذا الهدف.

مما سبق يتضح أن تمكين المرأة بأبعاده المختلفة لم يتم بالشكل المنشود والمأمول؛ مما يؤثر بطبيعة الحال على مساهمة المرأة في عملية التنمية والمحافظة على استدامتها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في

المجتمع وتتمثل هذه **المعوقات** فيما يلي: **(أبو عين، ٢٠٠٧: ٥٤ – ٥٧)، (سالم، ٢٠١٣: ١٤ – ١٧)، (يونس، ٢٠١٤: ١٠٨ – ١٠٩)**

- الأمية وانخفاض المستوى المهاري والتعليمي والثقافي، وقد يرجع ذلك إلى الموروث الثقافي الذي يري عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية، فضلاً عن بعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة، وتساعدها على التكيف مع المتغيرات والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- التفاوت وعدم المساواة بين الرجل والمرأة والذي يتضح في ارتفاع معدلات الأمية لدى الإناث عن الذكور، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضًا نصيبها من المشاركة الشعبية على كافة المستويات؛ الأمر الذي يقف حائلا دون تحقيق التمكين المنشود للمرأة في المجتمع.
- عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها في بعض الأحيان بشكل خاطئ؛ مما قد يفرغها من مضمونها السليم وتفقد معه المناقشة الموضوعية لتلك القضية.
- تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملًا مهمًا وكبيرًا يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصاديًا.
- عدم تمتع المرأة بالحرية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.
- ممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل واعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة.
- عدم توافر أشكال الدعم المختلفة للمرأة يعتبر من المعوقات المهمة التي تحد من قدرتها على المشاركة الفعالة، وهذا الدعم مهم لدعم الرجل والمرأة على حد سواء، لكن عدم توافره للمرأة قد يعكس موقع المرأة الاقتصادى والاجتماعى الضعيف ويرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.
- ضعف وعي المرأة بحقوقها السياسية وأهمية مشاركتها في اتخاذ القرار، بل و حقها في الترشيح إذا وجدت في نفسها القدرة والكفاءة؛ لذلك وفي مقابل ذلك يؤثر عدم ثقة المرأة بنفسها إلى الأحجام عن المشاركة السياسية.
- عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة، أو من يقومون بالاختيار للترشيح بدور المرأة، أو الثقة في قدرتها السياسية على خوض المعارك الانتخابية التي تحتاج

إلى قدرات خاصه لا تتوافر إلا للرجل، فعمليات الترشيح وإعلان الأسماء في الأحزاب السياسية متحيزة ضد المرأة حيث الأولوية للرجال.

- انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة، سواء كان ذلك في المناقشة للتقارير، أو تقديم الأسئلة إلى الوزراء، أو مناقشة القضايا الخاصه بالمرأة. ولعل ذلك ينعكس بالضرورة على اتجاه المرأة الناخبة لتمثيلها وتمثيل مصالحها واحتياجاتها بل موقف الرجل من قدرتها ومهاراتها السياسية.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في توجيه المرأة نحو المعترك السياسي، واقتصار نشاطاتها على القضايا التنموية، ونقص التكتل النسائي لدعم المرأة المرشحة.

وفي ضوء دور مؤسسات التربية – الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني– في تمكين المرأة المصرية، وكذلك أهمية إدماج المرأة في التنمية المجتمعية، وعدم تحقيق التمكين الكامل لها ومعوقات تحقيق هذا الهدف، إذن يمكن طرح هذا السؤال ما هي السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور هذه المؤسسات في تمكين المرأة المصرية؟

المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية بديلة لتفعيل دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية:

انطلاقًا مما توصل إليه البحث من حيث أهمية تمكين المرأة في المجتمع وخصائصه وأبعاده، وكذلك آليات تحقيق هذا التمكين في ضوء النظريات المختلفة، وأيضا واقع تمكين المرأة المصرية في السياق المحلي، ومعوقات تحقيق هذا التمكين المنشود، والواقع المخالف للتوقعات المعقودة، فمن ثم كان من الأهمية بمكان طرح بعض السيناريوهات التي توضح مستقبل تحقيق هذا الهدف ودور مؤسسات التربية في تحقيقه في ظل الظروف المجتمعية التي يعيشها المجتمع المصري.

باعتبار هذه السيناريوهات وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضًا لمستقبل فعلي، فهو ليس تخمينات للمستقبل، ولكن وصف للمستقبلات المحتملة.

ويتمثل الهدف من هذه السناريوهات فيما يلي:

- عرض الاحتمالات، والامكانيات، والخيارات البديلة، التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية، والتي تكشف عنها السناريوهات المختلفة.
- عرض النتائج المترتبة على الخيارات او البدائل المختلفة.
- طرح بدائل فعالة أمام متخذى القرار؛ لتحقيق هدف تمكين المرأة المصرية بأبعاده المختلفة ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.

- التوصل إلى توصيات بشأن الخيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها في الحاضر؛ للوصول إلي الوضع المستقبلي المرغوب فيه بعد مرور فتره زمنية محدده **(رجب وطه، ٢٠٠٨: ١٣٨)**.

وبذلك يتضح أن أهمية السيناريوهات تنبع من أنها:

- تعتبر مناسبة ليس فقط لاستطلاع الآفاق المستقبلية للمجتمع أو لقطاع فيه، وإنما هي مناسبة للتأمل في واقع المجتمع، والتعرف علي القوى والعوامل التي أثرت فيه سواء داخلية أو خارجية، وبالتالي تكون قاعدة يعتمد عليها لتحديد الاختيارات المتاحة له في المستقبل.
- عمل تنويري، فمن خلال السيناريوهات يمكن للمجتمع أن يميز بين ما هو موضوعي وحتمي، وما هو إرادي وذاتي في تحديد ملامح المستقبل، ومن خلال ذلك يمكن الوقوف علي مدى إمكانية حركة المجتمع المستقبلية في حالة تغير المعطيات سواء كانت موضوعية أو افتراضية علي المستويات المحلية والعالمية.
- عمل توجيهي وإرشادي يسترشد به من هم معنيين بمسؤوليات التنظيم وإتخاذ القرار لما هو ممكن أو محتمل للوصول بالمجتمع إلى نوع ما من التغيير الذي يمكن إحداثه.
- تجعل التنمية وأهدافها وآفاقها المستقبلية عملاً تشاركيا شعبيًا وديمقراطيًا؛ وذلك حتي لا تكون التصورات التي تبني عليها مشاهد المستقبل حكرًا علي فئه منفردة سواء من المخططين أو السياسيين وحدهم **(فهمي، ٢٠٠٨: ٢١١ - ٢١٢)**.

وعلي هذا الأساس يطرح البحث ثلاثة سيناريوهات بديله لملامح دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية وهي:

١- السيناريو الامتدادي: (النمطى - الاستمراري - التشاؤمي).

يفترض هذا السيناريو استمرار الواقع الحالي، حيث تجري أحداثه ومشاهده كإمتداد طبيعي للماضى، وتعتمد الفكرة الرئيسة فيه علي التنبؤ بالمستقبل وتوقعه علي أساس الظروف والأوضاع المجتمعية الراهنة.

١/١ الافتراضات الاساسية لهذا السيناريو:

- تزايد التفاوت وعدم المساواة بين الرجل والمرأة، والذي يتضح في انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضا نصيبها من المشاركة الشعبية علي كافة المستويات، الأمر الذي يقف حائلًا دون تحقيق التمكين المنشود للمرأة في المجتمع.

- استمرار تبعية المرأة الاقتصادية؛ مما يحول دون ممارستها لحريتها في التعليم وتحركها اقتصاديًا.
- تزايد ضعف تمتع المرأة بالحرية والاستقلال؛ وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.
- استمرار عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها بشكل خاطئ؛ مما قد يفرغها من مضمونها السليم وتفقد معه المناقشة الموضوعية لتلك القضية.
- استمرار ممانعة الزوج انضمام المرأة إلي قوة العمل، واعتبار الزوج هو صاحب القرار فى عمل المرأة.
- استدامة ضعف وعى المرأة بحقوقها السياسية، وأهمية مشاركتها فى إتخاذ القرار، بل حقها في الترشح إذا وجدت في نفسها القدرة والكفاءة لذلك.
- استمرار عدم توافر أشكال الدعم المختلفة للمرأة، مما قد يعكس موقعها الاقتصادي والاجتماعي الضعيف، وارتباط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.
- استدامة ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في توجية المرأة نحو المعترك السياسي واقتصار نشاطها علي القضايا التنموية، ونقص التكتل النسائي لدعم المرأة المرشحة.
- استمرار انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة سواء كان ذلك في المناقشة للتقارير أو تقديم الأسئلة إلي الوزراء أو مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ولعل ذلك ينعكس بالضرورة على إتجاه المرأة، وتمثيل مصالحها واحتياجاتها، بل وموقف الرجل من قدرتها ومهارتها المتنوعة.
- استدامة بث المقررات التعليمية لصوره ذهنية معينة عن صفقات المرأة، و أدوارها ووظائفها ووضعها ومكانتها في المجتمع مقارنة بالرجل على نحو يسهم في إعداد الذكور والاناث لدخول أنواع من العمل مختلف اختلافاً واضحاً، منغلقة على مجموعة من الرموز والإشارات تجعل الحد الفاصل بين الجنسين كبيرًا وصعب الاختراق، كما تؤدي إلى إعلاء مقام الذكر على الأنثى.
- استمرار ضعف الكتب المدرسية في تقديم صورة المرأة بوصفها شخصية مستقلة تعتمد على ذاتها، وربطها بالرجل واعتمادها عليه.

- استمرار توزيع الأنشطة المدرسية بشكل يدعم التقسيم الواضح للعمل بين الذكور الذين عادة ما توظف أنشطتهم في الأعمال الصناعية والمهنية، والبنات اللاتي تكن أنشطتهن منصبة على الأعمال المنزلية والطبخ.
- تزايد ضعف دور منظمات المجتمع المدني في مساعدة المرأة في ممارسة حقها في التعليم وتولي المناصب والوظائف التي تتناسب مع مستوي تعليمها، والمشاركة في التوعية والتثقيف الصحي ووقف الممارسات الضارة بصحة المرأة، والتوعية المستمرة بحقوقها وحقوق المجتمع ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.

لعل هذه الافتراضات تتضح وتتأكد في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تمثل بيئة مناسبة؛ تساعد على تحقيق ودعم هذه الافتراضات. وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الأوضاع المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المساعدة التي تهيئ لإمكانية وجود وتحقيق هذا السيناريو.

٢/١ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الاوضاع المجتمعية الداعمة لتحقيق هذا السيناريو فيما يلي:

- ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري للمرأة، نظراً للموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية.
- استمرار بعد المرأة عن فرص المعرفة والتقنيات الحديثة التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة وتساعدها على التكيف مع المتغيرات و التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- عدم تفعيل التشريعات التي تؤكد إلزامية التعليم الأساسي، وعدم تنفيذ العقوبات علي الأسر التي تحرم الإناث من التعليم.
- الزيادة المستمرة في أعداد السكان، ودخول مصر ضمن دول مواطن الخطر، حيث تجمع بين الكثافة السكانية والنمو السكاني السريع، وانخفاض مستوي دخل الفرد وزيادة عدد الفقراء.
- استمرار ارتفاع نسبة الفقراء، حيث ارتفعت هذه النسبة من ١٩,٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢١,٥٦% عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ومنذ عام ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة حيث ارتفعت إلى ٢٥,٢% خلال ٢٠١٠/٢٠١١ ثم إلى ٢٦,٣% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣

أي أن هذا العام شهد زيادة قدرها ٢٢% في نسبة الفقر عما كانت عليه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو ما يعني وجود نحو ٢١,٧ مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية .**(برامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥: ٨)** ويبدو الأمر أكثر سوءًا ٢٠١٦/ ٢٠١٧ نظراً لتعويم الجنية المصري وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

- خلل منظومة القيم في المجتمع المصري، الأمر الذي هدم البناء التنموي بأكمله، فمثلاً تعثرت قيمة العدالة وساد الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، حيث فشلت الدولة في أداء مهامها الأساسية في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
- استمرار تذبذب و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويعد الانخفاض الشديد في هذا المعدل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من أحد الأسباب الرئيسة في ارتفاع معدلات الفقر في مصر خلال تلك الفترة، بالرغم من الجهود الإصلاحية التي تبنتها الحكومة مؤخراً والتي على رأسها حفر قناه السويس الجديدة، والبدء في تنمية محور القناة والتوجه نحو ترشيد دعم الطاقة وغيرهم.
- استمرار تراجع العدالة في توزيع الدخل وزيادة نسبة اللامساواة وإتجاه توزيع الدخول لصالح الفئات الأكثر دخلًا وليس الأقل دخلًا. وإن كان الوضع كذلك بين الأكثر دخلًا والأقل دخلًا فالوضع أكثر سوءًا بالنسبة للمرأة والرجل وكذلك الريف والحضر.
- دوام التفاوت بين الثروة والدخل، بل وزيادة التباين بين الدول الغنية والفقيرة حتى إذا لم يزداد الأغنياء غني فإن الفقراء سيزدادون فقرًا، وستظل الحاجات الإنسانية دون حد الغشباع في غالبية أنحاء العالم العربي
- عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة، أو من يقومون بالاختيار للترشيح بدور المرأة أو الثقة في قدرتها السياسية على خوض المعارك الانتخابية التي تحتاج إلى قدرات خاصة لا تتوفر إلا للرجل. فعمليات الترشيح وإعلان الأسماء في الأحزاب السياسية متحيزة ضد المرأة حيث الأولوية للرجل.

ويتضح من ذلك أنه في ظل الظروف المجتمعية الصعبة والمعقدة والمتشابكة التي يعيشها المجتمع المصري، يصعب وضع سياسة تنموية و تمكينيه هادفة لتمكين المرأة المصرية وتفعيل دور مؤسسات التربية المختلفة لتحقيق هذا الهدف.

٣/١ مشـــاهـــد هـــذا السينـــاريـــو:

يتضح ملامح ومشاهد هذا السيناريو كما يلي:

- استمرار الأولوية والمكانة الأعلى للذكر ضمن الذهنية العامة والخاصة، فالمولود الذكر يخطى باستقبال أفضل من استقبال الأنثى، كما أن له أولوية على الأنثى في التعليم، وله الحق في اختيار المهنة، وحق الدخول و الخروج من المنزل بلا صحبة أو استئذان.
- الخلل في العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، وما يرتبط به عادة من عنف وإيذاء بدني ونفسي، يؤدي إلى نمط صراعي يفضى إما إلى الاذعان والخضوع للرجل أو التمرد أو الثورة ضده كشخص، وكلا البديلين لا ينتج ثقافة متوازنة تعترف بالمساواة والتكامل بين النوعين الاجتماعيين.
- العنف الذي تشهده الفتاه داخل الأسرة تحديدًا يكون له أكبر الأثر في ترسيخ علاقات الرضوخ والتدجين؛ لأنه ينتج درجة عالية من الاستلاب بأشكاله المختلفة.
- استمرار الصورة الذهنية التي تبثها المقررات التعليمية والأنشطة المدرسية وطرائق التدريس، وتجعل الحد الفاصل بين الجنسين كبيرًا وصعب الاختراق، فضلا عن استعلاء مقام الذكر على الأنثى.
- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في مساعده المرأة في ممارسة حقها في التعليم وتولي الوظائف التي تتناسب مع مستوى تعليمها، والتوعية المستمرة بحقوقها وحقوق المجتمع، ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.
- ضعف معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي والاعدادي.
- انخفاض حصة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، وبالتالي استمرار التفاوت واللامساواة بين الذكور والإناث في سوق العمل.
- استمرار عدم قدرة مصر على تحقيق التوظيف المنتج، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ الأمر الذي يؤثر سلبيًا على وضع المرأة وعملها وتمكينها اقتصاديًا.
- تزايد نسبة السكان شديد الفقر على المستوي القومي.
- صعوبة وصول مصر إلى الهدف المأمول الوصول إليه وهو ٤٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي.
- انخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وصعوبة الوصول إلى الهدف المأمول وهو٧٢%، ويمثل مستوى انتشار وسائل تنظيم الأسرة اللازم لتحقيق ٢,١ إجمالي نسبة خصوبة عام ٢٠١٧.

- ثبات تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وخاصة الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.
- ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وصعوبة التمكين السياسي لها.

مما سبق يتضح أن من أهم سمات هذا السيناريو التسليم بالواقع الحالي لدور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية، وكذلك واقع هذا التمكين في السياق المحلي، وغياب الاستعداد للتعامل الايجاب مع المعوقات، وتقليص دور هذه المؤسسات، وكذلك دور الدولة في تنمية المرأة وتمكينها وضعف وهشاشه اقتصادية، ومحدودية في الديمقراطية.

كل هذا وغيره يعمل على استمرار الواقع الحالي لدور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية، واستمرار واقع تمكينها، وصعوبة تحقيق هذا التمكين، وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها وادماجها في التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة أيضاً على استدامتها.

٢- السيناريو الاصلاحي:

تعتمد الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو على احتمالية حدوث مجموعة من التغيرات المجتمعية التي تؤثر على ظروف المجتمع المصري، وأوضاعه بصفة عامة، وتمكين المرأة ودور مؤسسات التربية من تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة، حيث تنتهي حالة التدني والضعف المرتبطة بالسيناريو السابق، ويحتم هذا السيناريو تفعيل دور مؤسسات التربية لتحقيق تمكين المرأة وتنميتها.

فيفترض هذا السيناريو تحقيق مستوى معقول من التطوير والتنمية نتيجة إدراك أهمية إدماج المرأة في عملية التنمية المجتمعية وتمكينها، ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف المنشود، انطلاقًا من مقوله مالا يدرك كله لا يترك كله، ولهذا يمثل هذا السيناريو المستقبل المتطور المحسن الوسيط.

١/٢ الافتراضات الاساسية لهذا السيناريو:

- بذل الجهود لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، والتي تتضح في مشاركة المرأة بالقوى العاملة، وارتفاع نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضًا نصيبها من المشاركة الشعبية على كافة المستويات.
- تمتع المرأة بالحرية في الانتاج والبيع والشراء، وبالتالي تقليل حجم التبعية الاقتصادية لها.
- عرض قضية حقوق المرأة في إطار مضمونها السليم بطريقة موضوعية.
- ارتفاع مستوي وعي المرأة بحقوقها السياسية، وأهمية مشاركتها في إتخاذ القرار، بل وحقها في الترشيح إذا وجدت في نفسها الكفاءة والقدرة لذلك.

- بذل جهود متزايدة لتوفير أشكال الدعم المختلفة للمرأة بشكل يعكس موقعها الاقتصادي والاجتماعي الصحيح والواقعي.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في توجيه المرأة نحو المعترك السياسي، وعدم اقتصار نشاطها على القضايا التنموية، وتوافر التكتل النسائي لدعم المرأة المرشحة.
- الاهتمام بتطوير الأداء البرلماني لمناقشة قضايا المرأة سواء كان ذلك في المناقشة للتقارير، أو تقديم الأسئلة إلى الوزراء أو مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة، مما ينعكس بالإيجاب على إتجاه المرأة وتمثيل مصالحها واحتياجاتها، وكذلك موقف الرجل من قدرتها ومهاراتها المتعددة.
- الاهتمام بتطوير المقررات التعليمية وكذلك الكتب المدرسية، وتوزيع الأنشطة المدرسية، بشكل يوضح الصورة الحقيقية للمرأة وأدوارها ووظائفها ومكانتها في المجتمع، ومحاولة إلغاء الحد الفاصل والواضح بين الجنسين.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة المرأة في ممارسة حقها في التعليم، وتولي الوظائف والمناصب التي تتناسب مع مستوى تعليمها، والتوعية المستمرة بحقوقها وحقوق المجتمع ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.
- إدراك أهمية استقلال المرأة اقتصاديًا، وممارسة حريتها في التعليم، وضرورة ادماجها في عملية التنمية المجتمعية، والنتائج الإيجابية لهذا الدمج سواء بالنسبة للمجتمع وتنميته أو للمرأة وتمكينها وتنميتها.
- وجود مشروع وخطة اصلاحية واضحة المعالم تتكامل فيها جميع جوانب الاصلاح ومجهوداته وآلياته، والاعتماد على آليات ونظريات نابعة من المجتمع وظروفه وتتناسب مع إمكانياته، وكذلك احتياجاته.

مثل هذه الافتراضات وغيرها تتحقق في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تمثل بيئة مناسبة تساعد على تحقيقها. وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الأوضاع المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الافتراضات على النحو التالي:

٢/٢ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الأوضاع المجتمعية الداعمة لتحقيق هذا السيناريو فيما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية، وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي والمهارى للمرأة نظراً لإدراك أهمية تعليم الإناث مثلهم مثل الذكور.

- اهتمام المرأة بالمعرفة والتقنيات الحديثة التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة، وتساعدها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية المختلفة.
- محاولة تفعيل التشريعات التي تؤكد إلزامية التعليم الأساسي، وتنفيذ العقوبات على الأسر التي تحرم الإناث من التعليم.
- انخفاض معدل الزيادة السكانية نتيجة لزيادة الوعي بخطورة تلك المشكلة على المجتمع وتحقيق أهدافه الانمائية المنشودة، مع وجود خطط تنموية للاستفادة من القوى البشرية المتاحة في المجتمع باعتبار هذه القوى رأس مال بشري لأي عملية تنموية، لا فرق فيها بين ذكر وأنثي فكلًا منهما عنصر فعال في العملية التنموية.
- انخفاض نسبة الفقراء، وارتفاع مستوي المعيشة بإطراد بحيث يصبح الإنسان العادي أكثر ثراء، ويعيش الفقراء على نحو أفضل.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتقليل الفجوة بين الثروة والدخل وبين الغني والفقير.
- إدراك قيادات الأحزاب السياسية لدور المرأة والثقة في قدرتها السياسية على خوض المعارك الانتخابية، وتكون هناك مساواة في عمليات الترشيح وإعلان الأسماء في الأحزاب السياسية بين المرأة والرجل.
- إطلاق حريات الأفراد وانتشار الشفافية والوضوح السياسي في المجتمع باعتبارها من أهم متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامتها.
- زيادة استقرار ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وارتفاع مستوى الإنتاجية وتقليل معدلات الديون الخارجية.
- رسوخ قيم جديده تؤكد على العمل المنتج والإبداع، والحد من النزعة الاستهلاكية و محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت واللامساواة بين طبقات المجتمع.

مما سبق يتضح أن هذا السيناريو يعد نقلة نوعية في مسار تنمية المجتمع المصري وإصلاحه بصفة عامة، وتنمية المرأة المصرية وتمكينها وتفعيل دور مؤسسات التربية المختلفة لتحقيق هذا الهدف بصفة خاصة، فهو ليس اصلاحًا جذريا فى كل شيء، ولكن يعد بمثابة خطوة جادة تجاه وضع أفضل في ضوء الإمكانات المتاحة والعوامل والظروف المجتمعية المتغيرة والتحديات المحيطة بالمجتمع المصري؛ وذلك بهدف تمكين المرأة وادماجها في عمليه التنمية المجتمعية، وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.

٣/٢ مشـــاهـــد هـــذا السينـــاريـــو:

يتضح ملامح ومشاهد هذا السيناريو كما يلي:

- التنشئة الإجتماعية الصحيحة للأبناء التي لا تميز بين الذكر والأنثى، والتي تراعي العدالة بينهما، وتربية الأبناء على تقبل الآخر واحترامه وتقديره، ومساعدة الفتيات في تحقيق الثقة بالنفس والتطلع للمستقبل.
- حسن معاملة الأباء للأمهات والعكس وبخاصة أمام الأبناء، وتجنب العنف الموجه للأمهات والفتيات من الأباء والأخوة الذكور، وانتشار مقومات المودة والرحمة بين أفراد الأسرة.
- تطوير المناهج الدراسية وكذلك الكتب والأنشطة المدرسية لاستئصال معوقات تمكين المرأة، والقضاء على أية تحيزات ضد تعليم الإناث، وغرس القيم الثقافية التي تعلي من قيمة ودور المرأة في المجتمع وإكساب الأفراد الإتجاهات الإيجابية نحو الجنس الآخر وتقديره واحترامه.
- إكساب الافراد مقومات الحياة الأسرية والاجتماعية الصحيحة التي تقوم على المشاركة، والتعاون واحترام الآخر والثقة في قدراته، وتحفيز الأفراد لمساندة قضية تمكين المرأة في المجتمع المصري للقضاء على كل أشكال التمييز ضدها.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني لإقامة فصول لمحو الأمية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الأمية بين الإناث، وتنظيم الأنشطة والخدمات المحفزة على انضمام الإناث لهذه الفصول واستمرارهن فيها، وتحفيز المرأة على التعليم المستمر في جميع مراحلها العمرية بهدف تمكينها واستثمار طاقاتها وامكانياتها.
- تنمية قدرات المرأة وذلك من خلال تنمية وعيها ومعرفتها بالسياق الاجتماعي المحيط بها، بما ينعكس على أسلوب حياتها وتفكيرها، وبالتالي قيامها بأدوارها داخل وخارج الأسرة.
- ارتفاع معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي والاعدادي.
- ارتفاع حصة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، وبالتالي تقليل التفاوت واللامساواة بين الذكور والإناث في سوق العمل.
- ارتفاع ملحوظ في قدرة مصر على تحقيق التوظيف المنتج، وتوفير العمل اللائق للجميع، مما يكون له الأثر على وضع المرأة وعملها وتمكينها اقتصاديًا.
- انخفاض نسبة السكان شديدي الفقر على المستوي القومي.

- ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، والاقتراب من تحقيق الهدف المأمول وهو ٧٢%، ويمثل مستوى انتشار وسائل تنظيم الأسرة اللازم لتحقيق ٢,١ إجمالي نسبة خصوبة عام ٢٠١٧.
- ارتفاع ملحوظ في تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وخاصة الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.
- تعزيز إمكانية حصول النساء على الأصول الإنتاجية؛ من أجل تحقيق نتائج أفضل للتنمية، حيث لا يتوافر للكثير من النساء ولا سيما اللاتي يعيشن في المناطق الريفية إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية؛ مما يجعلهن عرضه للتأثير السلبي بأي انقطاع لسبل العيش. ومن ثم فإن يمكن التدخل لمنع هذا من خلال برامج إقراض النساء من خلال شبكات الحماية الاجتماعية، حتي يتمكن من إقامة مشاريع صغيرة تمكنها من الاكتفاء الذاتي والتمكن الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وزيادة وعي الرجل والمرأة بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية من خلال التوعية والتثقيف. وبالتالي تحسن الوضع السياسي لها.

مما سبق يتضح أن هذا السيناريو يمثل خطوه جادة لإصلاح وتنمية المجتمع المصري عامة، وتمكين المرأة المصرية، ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف خاصة، ولكن هذا الإصلاح وتلك التنمية لا تتم بشكل ثورى جذري، وإنما تدريجي حيث يعد نقلة من حال إلى حال أفضل منه.

٣- السيناريو الابتكاري:

يقوم هذا السيناريو على فكرة رئيسة مؤداها إحداث تغير ثوري شامل للأوضاع المجتمعية بأبعادها المختلفة، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع المصري، وتحتم حدوث تغيرات جذرية في واقع المرأة المصرية ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا التغير في سياق من الديمقراطية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وفي ظل حياة تسيطر عليها التكنولوجيا بشكل رئيسي.

وينطلق هذا السيناريو من عدد من **المنطلقات الأساسية** التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح وتنمية في أي مجتمع من المجتمعات، ولأي نسق من أنساقه الفرعية، وأي عنصر من عناصره، وتتمثل هذه المنطلقات فيما يلي:

- اعتبار تنمية المرأة وتمكينها وإدماجها في عملية التنمية هدفًا أعلى للإصلاح والتنمية، فهي عنصر أساسى من عناصر التنمية، فالتنمية تتم بها ومن أجلها ومن أجل إصلاح واقعها وتمكينها وبناء ورسم مستقبلها.
- النظر إل عملية التنمية عل أنها عملية شاملة متكاملة مستدامة، تتكامل فيها جميع جوانب المجتمع وعناصره المختلفة وفئاته المتنوعة، بدون أن يطغى جانب على جانب آخر أو عنصر على آخر، وأن ينظر إلى المرأة وتنميتها وتمكينها على أنها الأساس الذي يرتكز عليه تنمية المجتمع بأكمله.
- الانطلاق من الواقع القائم والظروف والأوضاع الراهنة، بما يتضمن ذلك من تشخيص علمي ودقيق للواقع وبيان إيجابياته وسلبياته، ومكامن الخطر والضعف فيه، ومسبباتها، وتطوراتها التاريخية وارتباطها بالسياق المجتمعي.
- الفصل بين تنمية المرأة وتنمية المجتمع أمر غير ذي جدوى في إنجاح عملية التنمية المنشودة، فجميع المبادرات التنموية المطروحة سواء في السياق العالمي أو المحلي تركز على المرأة وتنميتها وتمكينها، فتحقيق هدف تنميتها يسهم في تحقيق الأهداف التنموية الأخرى.

١/٣ الإفتراضات الأساسية لهذا السيناريو:

- وجود استراتيجية متكاملة مستدامة لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي، والتأثير على الإتجاهات المجتمعية إزاء قضايا المرأة، بل والتأثير في إدراك المرأة لذاتها ووعيها بقدراتها وحقوقها.
- التطلع إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات الأساسية للنساء وتبني آليات بناء القدرات، وتوفير البيئة المواتية، وتحقيق الرفاهية والسعي الدائم إلى تغيير الموقع البنائي للنساء.
- العمل على تدعيم الأساسي المعرفي للنوع الاجتماعي، والإسهام في توفير البيانات والإحصاءات كافة.
- دعم العمل الحقوقي الدفاعي، والتوجه إلى التأثير في التشريعات والسياسات من ناحية والرأي العام من ناحية أخرى.
- توافر تشريعات جديدة تساعد على تمكين المرأة داخل دوائر صنع القرار، وذلك في إطار بيئة آمنة، مع تغيير وتعديل السياسات والقوانين والتشريعات النافذة لتتلاءم والمتغيرات المحلية والعالمية.

- تبني القيم الإيجابية التي ترفع من شأن المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج المدرسية، والتوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام المختلفة للاستفادة من الخبرات التراكمية، وقصص النجاح والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات في مؤسساتنا الوطنية.
- تطوير نظم للمتابعة والتقييم لرصد أثر تطبيق القوانين والبرامج والمشاريع المنفذة وضمان استدامتها ومواصله تطويرها.
- مراجعة وتعديل نصوص القوانين واللوائح والإجراءات التي تتحيز ضد المرأة أو تقيد حريتها، وإعادة النظر في التحفظات المبداة على نصوص الإتفاقية الدولية؛ للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- إنشاء مكاتب توجيه واستشارات أسرية تستهدف مجابهة المشكلات القانونية التي تتعرض لها المرأة، بما يكفل للمرأة معرفة حقوقها في مجال الأسرة والعمل ومختلف جوانب الحياة العامة.
- تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة والتي تتضح ملامحها في المشاركة الكاملة في القوى العاملة، وارتفاع نصيبها من الموارد الاقتصادية، وكذلك نصيبها من المشاركة الشعبية على كافة المستويات.
- تمتع المرأة بالاستقلال الاقتصادي والحرية الكاملة في الإنتاج والبيع والشراء، وبالتالي التخلص من التبعية الاقتصادية تمامًا.
- توافر أشكال الدعم المختلفة للمرأة بشكل يرفع من وضعها الاجتماعي والاقتصادي، ويزيد من مستوى وعيها بحقوقها السياسية، وأهمية مشاركتها في إتخاذ القرار بل وحقها في الترشيح.
- تحقيق الاستفادة الكافية من دور مؤسسات المجتمع المدني في توجيه المرأة نحو المعترك السياسي، وعدم اقتصار نشاطها على القضايا التنموية، وتوافر التكتل النسائي لدعم المرأة المرشحة.
- تحقيق التطوير الكافي للأداء البرلماني لمناقشة قضايا المرأة؛ مما يزيد من تمثيل المرأة لاحتياجاتها ومصالحها، وكذلك وعي الرجل بقدراتها ومهاراتها المتعددة.
- تحقيق التحسين الكيفي للمقررات الدراسية وكذلك الكتب المدرسية والأنشطة المدرسية، وتوضيح الصورة الحقيقية للمرأة وأدوارها ووظائفها ومكانتها في المجتمع، وإلغاء الحد الفاصل والواضح بين الجنسين.

- الإتجاه متزايد القوة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني فى مساعدة المرأة في ممارسة حقها في التعليم أو تولي المناصب والوظائف التي تتناسب مع مستوى تعليمها، والتوعية المستمرة بحقوقها وحقوق المجتمع ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.

فهذه الافتراضات وتلك التوقعات تتحقق في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تساعد على تحقيقها، وفي ضوء ذلك يمكن وصف الأوضاع المجتمعية بأبعادها المختلفة الداعمة والمساعدة على تحقيق هذه الافتراضيات.

٢/٣ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الأوضاع المحققة والداعمة لهذا السيناريو فيما يلي:

- تمكن مصر من الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي تواجهه في الفترة الراهنة وأن تحدث طفرة واسعة في الاقتصاد المصري، تعمل على تحقيق تحسين مستمر لوضع مصر في النظام الاقتصادي المحلي والعالمي؛ مما يزيد من ارتفاع مستوى المعيشة باطراد، وانخفاض نسبة الفقراء.
- الاستفادة من الزيادة السكانية، واحتواء هذه المشكلة من خلال الاستفادة من القوى البشرية المتاحة، واعتبار رأس المال البشري هذا وخاصة المرأة بقدرتها المتنوعة عنصر هام من عناصر التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة وليس معوقًا لها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل، وإلغاء الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة.
- تزايد المد الديمقراطي في جميع مجالات الحياة، مع سعي مكثف نحو توسيع قاعدة المشاركة في المجالات المجتمعية المختلفة، وتأكيد أكبر على حقوق الإنسان.
- دخول مصر في تكتلات اقتصادية إقليمية؛ مما يؤدي إلى حدوث طفرة اقتصادية واجتماعية في مصر تحقق زيادة في دخل الفرد، كما تحقق عدالة في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة.
- حدوث تحسين ملحوظ في تفعيل نظم المساءلة والمحاسبية في المجتمع المصري، وانتشار الشفافية، وإطلاق حريات الأفراد، وتحقيق التنمية المجتمعة الشاملة المستدامة وتوفير متطلباتها المختلفة.
- انخفاض نسبة الأمية إلى النسبة المأمولة ، وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وكذلك المهاري للمرأة المصرية، والاهتمام بالتقنيات الحديثة التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة.

- تطبيق التشريعات والقوانين التي تؤكد إلزامية التعليم الأساسي، وتنفيذ العقوبات على الأسر التي تحرم الإناث من التعليم بشكل صارم.

٣/٣ مشاهد هذا السيناريو:

- الفهم الصحيح لقضية النوع بما يقضى على النظام الأبوي التسلطي، ويكون ذلك من خلال إعمال الاجتهاد الفقهي الرامي لإقامة الاتساق بين المعايير الدولية؛ لتمكين المرأة والمبادئ الدينية والثقافية، انطلاقًا من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية في حالة الإسلام وكذلك بقية الشرائع.
- إحداث تغيير في نمط التنشئة والتربية للتصدي للصورة النمطية عن المرأة المدعمة من المجتمع الذكوري التسلطي، مما يساعد على إشاعة ثقافة المساواة بين الذكور والإناث، حيث يشكل عدم وضوح المفاهيم الثقافية والاجتماعية على مستوى الأدوار والوظائف والحقوق والواجبات عائقًا أمام تمكين المرأة.
- مراجعة البنية التشريعية في المجتمعات العربية، لإزالة جميع أشكال التمييز التشريعي ضد المرأة، مثل تشريعات توفير الحماية للنساء العاملات، وخاصة الفقيرات والمهمشات اللواتي يعملن في قطاعات غير مشمولة بقوانين العمل كالعمل في الخدمات المنزلية وفي القطاع الريفي.
- تظل المساواة بين الجنسين أولوية قوية، مع تجديد التركيز على تعزيز الوصول إلى التعليم ما بعد الأساسي والثانوي للفتيات والنساء في بيئة تعلم داعمة آمنة، توضح الأدلة أن الأثر المضاعف للتطوير تعليم الفتيات يصبح واضحًا فقط عندما تكمل الفتيات التعليم الثانوي.
- تناول المساواة بين الجنسين في إطار المجتمع ككل في وقت واحد وعلى مستويات وقطاعات متعددة، بما في ذلك النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مساندة سياسات الأجور التي تقلص الفجوة بين الجنسين، وتعترف أيضًا بعمل المرأة غير مدفوع الأجر وإعادة توزيعه؛ حيث تنظر الثقافة والأعراف الاجتماعية إلى العمل غير مدفوع الأجر في مجالات الرعاية والعمل المنزلي باعتباره مسئولية طبيعة للنساء، وبالتالي تتقاضي النساء أجورًا أقل من الرجال على أداء نفس العمل، فضلاً عن جود مخططات للحماية الاجتماعية للنساء، واشتمال العاملات المنزليات في مظلة الحد الأدنى للأجور.

- مساندة ريادة المرأة للأعمال من خلال تدريبات مصممة خصيصًا لها، وتطوير الخدمات المالية وخدمات تنمية أنشطة الأعمال، ويتطلب ذلك التنسيق مع المؤسسات المالية، وجمعيات الأعمال ومنظمات المرأة لتطوير مناهج لتدريب المرأة على ريادة الأعمال.
- تكوين مساحة من الثقة لدى الأنثى من قِبل الوالدين لكسر حاجز التكوين الأولى والذي تكون لديها منذ نشأتها، وتعمق لديها الفرق بينها وبين الذكر؛ مما يساعد على إزالة اغترابها الذاتي، وإتاحة فرص تعليم متساوية للنوعين، مع كفالة حرية المرأة على مالها الخاص.
- إتاحة مدارس جيدة صديقة للبنات على مسافة مأمونة للبنات الصغار، ولاسيما في المناطق الريفية النائية، مع إدماج مناهج خاصة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز قيم احترام النوع الآخر، ونشر قيم التسامح واحترام ثقافة التنوع.
- تشكيل وعي الأفراد بمكانة المرأة ودورها في المجتمع، وضرورة تمتعها بحقها في القيادة والريادة والعمل المنتج.
- العمل على مشاركة المرأة وإدماجها في عملية صياغة وتفعيل السياسات، وإصلاح القوانين التي من شأنها تسهيل حياة النساء والفتيات، وضمان تمتعهن بالحقوق الإنسانية بدءًا من بقائها على قيد الحياة ووصولًا إلى حمايتها من كل أشكال العنف ضمانًا لحمايتها وشعورها بالانتماء.
- تفعيل التوصيات التي توصلت إليها منظمات المجتمع المدني في لقاءاتها التشاورية لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية المساندة للمرأة العاملة مثل: التوسع في رياض الأطفال، وتحسين ضمان جودة خدماتها.
- تحقيق معدل القيد الصافي المأمول للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي.
- تحقيق التوظيف المنتج وتوفير العمل اللائق للجميع؛ مما يساعد على تمكين المرأة اقتصاديًا وتحسين وضعها الاجتماعي.
- انخفاض شديد في نسبة السكان شديدي الفقر على المستوى القومي.
- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وخاصة الحصول على الرعاية قبل الولادة فضلًا عن تحقيق هدف معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة المأمول.
- رفع كفاءة التعليم للمرأة كمًا ونوعاً؛ لتمكينها من الإعتماد على ذاتها وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

- تعزيز حق المرأة فى التعليم والتدريب فى جميع مستوياته وأنواعه وأدواته، مع تفعيل الدور المعرفى لها فى المحافظة على البيئة وحمايتها والإستفادة من مصادرها.
- تحقيق المشاركة السياسية الكاملة للمرأة المصرية، والتأكيد على قدرتها على هذه المشاركة.
- حصول النساء على الأصول الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتمكين الاقتصادي.
- زيادة مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية محليًا وعربياً، وتأكيد دورها المهم والأساسي فى تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

ففي ضوء ما تم عرضه من السيناريوهات الثلاثة السابقة يصعب ترجيح الأكثر تفردًا وتميزًا نظرًا للتداخل الكبير بينهما؛ حيث يصعب تبني السيناريو الامتدادي النمطي لأنه يمثل صورة غير مرغوب فيها لا نتمنى استمرارها ونرغب في تغيرها وتحسينها، أما السيناريو الإصلاحي فيمثل خطوة إصلاحية، ولكنها لا تكفي في ظل التحديات والمتغيرات المجتمعية المتزايدة باستمرار؛ ولذا يتبنى البحث السيناريو الابتكاري الذي تكامل فيه جانبا التفاؤل والتشاؤم مع حدوث تغيرات في الأوضاع المجتمعية تسهم في تحقيق هدف تمكين المرأة بأبعاده المختلفة ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من بناء السيناريوهات الثلاثة السابقة هو توضيح البدائل التي يمكن أن يكون عليها دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية، فإن هناك خطوة منهجية مهمة ينبغي القيام بها وهي إجراء مقارنة بين تلك السيناريوهات، ومن ثم تفضيل سيناريو للتنفيذ في ضوء تلك المقارنة.

٤- المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة:

- أن أقل السيناريوهات تكلفة هو الامتدادي النمطي ويليه الإصلاحي، ثم يأتي على قمة التكلفة السيناريو الابتكاري الذى يعد السيناريو الثوري، وذو تأثير كبير في تغيير الأوضاع المجتمعية للمجتمع المصري، وتمكين المرأة المصرية بأبعاده ومؤشراته المختلفة والمتنوعة، ودور مؤسسات التربية في تحقيقه.
- أن السيناريو الابتكاري الثوري هو أقدر السيناريوهات على تحقيق تمكين المرأة المصرية من خلال مؤسسات التربية ودورها في ذلك، وذلك في ضوء ظروف وأوضاع مجتمعية متطورة وأهداف تنموية على درجة عالية من التحقق، يليه في ذلك السيناريو الإصلاحي، في حين أن السيناريو الامتدادي النمطي يجعل واقع المجتمع المصري،

وأوضاعه المختلفة وكذلك تمكين المرأة ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا، سيء للغاية إذا يعد الثبات واستدامة الأوضاع الراهنة المتدهورة وقبول ذلك ترديًا في حد ذاته.

- زيادة إمكانية تنفيذ السيناريو الإصلاحي مقارنة بالسيناريوهين الآخرين.

وعلى الرغم من ضعف احتمالية حدوث السيناريو الابتكاري، وارتفاع تكلفته إلا إن الرؤية المستقبلية المأمولة والطموحة لواقع المجتمع المصري بجوانبه المختلفة، وكذلك الرؤية المستقبلية لتمكين المرأة المصرية بأبعاده المختلفة وتفعيل دور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.

ولهذا يقترح البحث عدة متطلبات أساسية تفيد وتساعد في تنفيذ هذا السيناريو الحالم المأمول مستقبليًا.

٥- متطلبات تنفيذ السيناريو الابتكاري:

تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- التأكيد على مبدأ التكاملية والشمولية والواقعية والتشاركية والشفافية في عملية صناعة القرار وتحديد الأهداف.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات واللوائح للتمشي مع منظومة التحديات والمتغيرات المجتمعية، وتحسين نوعية وكفاءة التخطيط والتقويم والمتابعة للخطط على المستوى المركزي واللامركزي.
- توفير بيانات آنية حديثة تعبر عن الواقع تمكن من التأهب والاستعداد للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاستجابة لها، خاصة وأن معظم البيانات الإنمائية تتوفر متأخرة زمنيًا لمدة سنيتين أو ثلاثة سنوات.
- توافر نظرة شاملة متكاملة تعيد النظر في الوقت ذاته في أطر التفكير والسلوك على جميع المستويات وتطرح وفقها استراتيجيات جديدة؛ يساهم فيها كل مؤسسات المجتمع في إطار السياق المحلي والعالمي للمجتمع.
- التزام منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية بالعمل بطريقة منسقة وتعاونية فيما بينها؛ وذلك لإزالة الحواجز السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تحول دون تحقيق تمكين المرأة بأبعاده المختلفة وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- تحقيق السلام والحوكمة والتنمية المستدامة بوصفها أساس عملية التمكين على جميع المستويات وبمختلف الأبعاد.
- وجود حركة مجتمعية قادرة على إنجاز مهمة تمكين المرأة متمثلة في منظمات المجتمع المدني، تتسم بالديمقراطية ويتسم نشاطها بالشفافية، وتكون خاضعة للمساءلة والمراقبة.

- توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد ليشمل الجميع على كافة مستويات التعليم، وينبغي أن يشمل توسيع نطاق الوصول هذا التزامًا صريحًا بتقديم فرصة لتعليم الكبار ومحو الأمية، وخاصة بالنسبة للنساء.
- زيادة التركيز على الإنصاف والمساواة، بحيث تنعكس حاجة الأطفال والشباب والكبار من الفئات المحرومة، وخاصة الفتيات والنساء، لاكتساب معرفة القراءة والكتابة والحساب والمهارات التقنية والمهنية المقيدة إلى جانب المهارات الحياتية اللازمة للعيش حياة كريمة وللعمل بشكل تام في سياسات واستراتيجيات التعلم، وينبغي أن يكون الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من خلال تدخلات مبتكرة ومرنة ومتغيرة عن طريق الشراكة مع مزودي خدمات التعليم غير الحكومية والمجتمعات ولضمان قياس التعلم وتحسينه بطريقة منصفة.
- تعزيز توفير بيانات تعلم تمكينية، وهذا يعني ضمان توافر بيئات تعليمية آمنة وصحية، بما في ذلك المباني المدرسية الآمنة والفصول الدراسية الآمنة ومياه الشرب النظيفة، وبرامج التغذية المدرسية ومرافق الصرف الصحي والنظافة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وإدماج التعليم الشامل والصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية، فضلاً عن المعارف الأصلية الهامة لحياة سكان الريف.
- بناء قدرات النساء ذوي الدخول المنخفضة عن طريق المشروعات الصغيرة، وبرامج الأسر المنتجة من خلال توفير مختلف أشكال الدعم الفني والقانوني والتمويلي، وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات بحيث يكونوا في حماية ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء علي مايعرف (بتأنيث الفقر) .
- الاستمرار في المحافظة علي التمثيل النسبي للنساء في البرلمان والمجالس المحلية، وزيادة حصص التمثيل النسبي لتحقيق العدالة المطلوبة، و سن قوانين منصفة للمرأة فيما يختص بالجوانب المدنية التي تعالج التمييز علي أساس الجنس، وإبراز الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية في المناهج الدراسية.
- التغير والترسيخ المؤسساتى لقيم الأنصاف، والقضاء على العنف الذى يمارس ضد المرأة بكافة اشكاله.
- تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته بهدف تغيير الثقافة الإجتماعية السلبية السائدة حول دور المرأة فى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و السياسية.
- إلغاء القوالب الجامدة حول أدوار الجنسين فى المناهج المدرسية، وفى الكتب المدرسية وفى برامج التدريب.

المـــراجـــع

أولاً: المـــراجـــع العـــربيـــة:

- إبراهيم، نيفين عبد المنعم محمد (٢٠٠٢): إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة على جمعيات رعاية المرأة بالمنطقة الشمالية بمحافظة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- أبو الفتوح، وسام عبد الصادق محمد (٢٠١٦): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسيًا: دراسة مطبقة على الجمعيات الحقوقية بمحافظة الشرقية، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، ع ٥٥، يناير، مصر.
- أبو خالد، فوزية (٢٠٠٥): المبدعة العربية بين مخالفة الصورة النمطية للمرأة في الذاكرة الجمعية وبين تفكيك الخطأ السائد، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية.
- أبو خفيلة، كامل عبد المالك عمر (٢٠١٦): تمكين المرأة العربية سياسيًا، الواقع والمحددات الثقافية، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، ع ٥٥، يناير، مصر.
- أبو عين، ريما على محمد (٢٠٠٧): دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة: حالة دراسيةالأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- الأمم المتحدة (١٩٩٥): مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٦ – ١٢ مارس، كوبنهاجن.
- الخالدي، نسيمة مصطفى صادق (٢٠٠٤): دور المنهاج المدرسى في تمكين المرأة الأردنية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الدمرداش، محمود محمد(٢٠١٠): سياسات تمكين المرأة وعلاقتها بالموازنه العامة للدولة،ج الاول، مج١٠٠، ع٤٩٩، مجلة مصر المعاصرة،مصر.
- الساعاتي، سامية (٢٠٠٦): المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
- السروجى، طلعت مصطفى (٢٠٠٩): رأس المال الإجتماعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١٢): التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

- السمالوطي، إقبال (٢٠٠٧): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- العادلي، محمود صالح (٢٠١٤): دور المؤسسات التربوية في تعزيز عمل الأجهزة الأمنية في الوطن العربي في ضوء المنظومة القانونية والتربوية والأمنية في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في البلاد العربية، المنعقدة بمقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية١٨-٢٠ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ١١-١٣ نوفمبر ٢٠١٤، السعودية.
- العبد الكريم، خلود (٢٠١٤): معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيًا واجتماعيًا وقانونيًا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٣٦، ج ١، إبريل، مصر.
- العتيبي، نورة بنت شارع بن حثلان (٢٠٠٤): دور الأسرة في تنشئة الأبناء على قيم التنمية والتحديث، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود،السعودية.
- العيسى، فاطمة حسين (٢٠٠٦): هموم ومشكلات المرأة في الصحافة والإعلام، في: "المرأة والإعلام" تحرير علا أبوزيد، منظمة المرأة العربية، القاهرة.
- المشهداني، فهيمة كريم (٢٠١٢): سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع ٨٨، العراق.
- المغربل، نهال (٢٠١٦): المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر، دور المرأة فى التنمية الريفية المستدامة، المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة، ١٣ فبراير، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- بدران، شبل (٢٠١٠): المرأة في مواقع القيادة في منظمات المجتمع المدني، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (حقوق المرأة في مصر والدول العربية)، مصر.
- برنامج الأمم المتحدة (٢٠٠٦): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٥): التقدم الذي أحرزته مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- بشور، منير (٢٠٠٥): المرأة والتنشئة والتعليم، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية.
- بن حديد، فايزة (٢٠١٥): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات "محور الإصلاحات التشريعية"، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر – ١ ديسمبر ٢٠١٥، منظمة المرأة العربية، القاهرة.
- بودره، فاطمة (٢٠١٠): تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي: التحديات والآليات دراسات استراتيجية، ع ١١، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- بيومي، نهى (٢٠٠٥): العلاقة المشكل مع الرجل في المجتمعات العربية بين التعاضد والتناقض، ورقة خلفية غير منشورة لتقرير التنمية الإنسانية العربية.
- ثابت، نشوى توفيق أحمد (٢٠٠٥): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسية اجتماعية بمدينة القاهرة، حوليات آداب عين شمس، مج ٣٣، يونيه، مصر.
- جابر، أحمد (٢٠٠٦): المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتميز، في: "المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حبيشي، سوسن أحمد محمد (٢٠١٦): تطوير الأدوار التربوية للمنظمات غير الحكومية في ضوء التحديات المحلية والعالمية المعاصرة (دراسة مستقبلية)، رسالة دكتوراة، جامعة قناة السويس، كلية التربية بالإسماعيلية.
- حسن، حسن مصطفى (٢٠١٥): استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٤، يونيو، مصر.
- حسين، الحسين حامد محمد (٢٠١٣): التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري ،الثقافة والتنمية، ع ٦٨، س ١٣، مايو، مصر.
- حلمي، إجلال اسماعيل (٢٠٠٦): رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ٢٨ مارس، القاهرة.

- حمود، رفيقة سليم (٢٠٠٦): تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، تونس.
- حمود، رفيقة سليم (١٩٩٧): المرأة ومشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
- حواله، سهير محمد والقطب، سمير عبد الحميد (٢٠٠٧): تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الانمائية "استراتيجية تربوية مقترحة"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٦٥، ج٢، سبتمبر، مصر.
- حوسو، عصمت محمد (٢٠٠٩): الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق، عمان.
- رجب، مصطفى وطه، حسين (٢٠٠٨): مناهج البحث التربوي بين النقد والتجديد، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.
- رفاعي، عبير محمد عباس (٢٠١٥): المرأة والتنمية والمجتمع المحلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- زايد، أميرة عبد السلام (٢٠١٥): الإتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع ٦٧، نوفمبر، السعودية.
- سالم، أمل مسعود محمود (٢٠١٣): محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.
- سالم، فاطمة الزهراء (٢٠٠٧): التعليم للمواطنة، الهلال بعنوان: صناعة المستقبل بالتعليم، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
- سرحان، محمد محمود محمد (٢٠١٠): تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تعزيز المواطنة لدى المرأة: دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية المعينة بالمرأة بمركز ومدينة المنصورة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٨، ج ٢ إبريل، مصر.
- سرحان، محمود محمود عرفان (٢٠١١): آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج في تنمية المجتمع، المؤتمر الربيعي الدولي الثالث: آليات تمكين الكفاءات في ميداني العمل الاجتماعي والتنمية البشرية، نحو مقارنة بين ثقافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس بقاس، المغرب.
- شرع، مريم (٢٠١٤): تمكين المرأة العاملة في تولي المناصب القيادية: مقومات وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع ١٩، اغسطس، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

- طلعت، منال (٢٠٠٤): المنظمات غير حكومية وتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
- عبادة، مديحة أحمد (٢٠١١): قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الجواد، سلوى عبد الله (٢٠٠٩): استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة فى مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٦، ج٤، ابريل، مصر.
- عبد الفتاح، معتز بالله (٢٠١٠): البيئة الثقافية لعلاقات النوع الاجتماعي، ضمن مؤتمر النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة.
- عبد اللطيف، سوسن عثمان (٢٠٠٥): التمكين وأجهزته، المعهد العالى للخدمة الإجتماعية، القاهرة.
- عبد الوهاب، ميرفت صدقي (٢٠١٣): العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة: دراسة حالة قرية السماحة بوادى الصعايدة محافظة أسوان، جامعة القاهرة، كلية الآداب.
- عدلي، هويدا (٢٠٠٥): ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية، المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، مج ٢، القاهرة.
- عوض، أسماء سعيد محمد أحمد (٢٠١١): حوكمة الجمعيات الأهلية وضمان الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٣٠، ج ١٢، إبريل، مصر.
- غز، هناء محمد أحمد (٢٠٠٣): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية، مجلة القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- غيدنز، أنتوني (٢٠٠٥): علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فرج، سامية بارح (٢٠٠٧): استخدام التمكين لتنمية قدرات المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

- فهمى، محمد سيد (٢٠٠٧): المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.
- فهمي، محمد سيف الدين (٢٠٠٨): التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمد، عبد المنعم محمد وأحمد، سهام يسن (٢٠٠٧): تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم المشاركة السياسية للمرأة، مجلة الثقافة والتنمية، ع ٢٣، س ٨ أكتوبر، مصر.
- محمد، نيهال نصر الدين (٢٠١٤): الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة المصرية دراسة حالة رابطة المرأة العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ع ١، مجـ ٤، ديسمبر، مصر.
- محمد، هدى توفيق (٢٠٠٤): دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٥، ج ٣، إبريل، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.
- محمود، عالية علي إدريس (٢٠١١): الموروث الاجتماعي الثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني "دراسة اجتماعية"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠٠٥): التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تمكين المرأة العربية السمات العامة والإشكاليات، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- مسلم، حمادة رجب (٢٠١٦): كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، ع ٥٦، ج ٢، يونيو، مصر.
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٥): المرأة العربية: تمكين وإنجازات، تقرير عن النصف الثاني من عام ٢٠١٥، القاهرة.
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٥): مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر – ١ ديسمبر، القاهرة.
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٥): نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر – ١ ديسمبر ٢٠١٥، القاهرة.
- منظمة المرأة العربية (٢٠١٦): المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، تقرير حول مشاركة المنظمة ١١ – ٢٠ / ٧ / ٢٠١٦، نيويورك.

- ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٤): تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية أسس ومبادئ – أساليب واتجاهات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- نجم، سهام (٢٠٠٧): تعليم الكبار – تمكين المرأة العربية، المؤتمر السنوي الرابع لمحو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول، مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربى، القاهرة.
- نجم، منور عدنان(٢٠١٣): دور المؤسسات التنموية فى تمكين المرأة الفلسطينية دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية فى ضوء معايير التمكين ومؤشراتها ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،مج٢١،ع٣،شئون البحث العلمى والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠الغاية –المحاور الرئيسية – الأهداف مؤشرات القياس، جمهورية مصر العربية.
- يونس، غادة محمد أحمد (٢٠١٤): تمكين المرأة والأداء البرلماني دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٢٧ ، ٢٦ صيف، لبنان.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Bayissa, Filsumw, et.al (2017): The Multidimensional Nature of Women's Empowerment: Beyond the Economic Approach, Journal of International Development, J. int. Dev.
- Bhat, Rouf Ahmed (2015): Role of Education in the Empowerment of Women in India, Journal of Education and Practice, Vol. 6, No. 10.
- Chung, Bui, Et Al (2013): Indicators of Women's Empowerment in Developing Nation, Workshop in International Public Affairs, Spring, University of Wisconsin Madison.
- Edgar,Andrew& Sedgwick(2002): Key Concepts In Cultural Theoy, London.
- Fisman, Raymand, et. al (2006): Gender Differences in Mate Selection: Evidence from a Speed Dating Experiments the quarterly Journal of Economics, May, Harvard College.
- Hunt, Abigail & Samman, Emma (2016): Women's Economic Empowerment, Navigating Enablers and Constraints, Overseas Development Institute, London.
- Kabeer. N. (2000): Reflections on the Measurement of Women's Empowerment. Discussing Women's Empowerment Theory and Practice. Institute of Development Studies (IDS). UK.

- Kabeer. N. (2001): Resources, Agency. Achievements Reflections on the Measurement of Women's Empowerment IN B. Sevef Jord.& et.al. Discussing Women's Empowerment. Theory and Practice. SIDA Study. No. 3.
- Kolas, Ashild (2015): Women's Empowerment in India from Participation to political Agency, PRIO Policy BRIEF 06.
- Long,Dennis D& et.al(2005): Mocro Social Work Practice. A Strengths Perspective,Thomson Australia.
- Malhotra. Anju& et .al (2002): Measuring Women's Empowerment as Avarible in International Development, Paper Prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives Final Version.
- Mannathoko, C. (2008): Promoting Education Quality Through Gender - Friendly School IN: M. Tembon &L. Fort (Eds) Girls Education in the 21st Century : Gender Quality, Empowerment and Growth. Washington, DC, The World Bank.
- Miller E, Lynne (1993): Toward an Understanding of Empowerment: A Study of Six Women Leaders, Journal of Humanistic Education & Development, Vol 33, Issue 2.
- Mokta, Mamta (2014): Empowerment of women in India: A Critical Analysis, Indian Journal of Public Administration, Vol. lx, No. 3, July-September.
- Papadelos, Pam (2006): Derridean Deconstruction and Feminism: Explozing Aporias in Feminist Theory and Practice, PHD, Adelaide university.
- Policy Department for Citizen's Rights & Constitutional Affairs (2016): Women's Empowerment and its links to Sustainable Development, Europeon parliament.
- Rosser, Sue, V. (2003): Testing Theories for the Gender Difference, Books Sociology of Science, Vol 302, Atlanta.
- Sadan, Elisheva (2004): Empowerment and Community Planning, Translated from Hebrew by Richard flantz.
- Sisask, et.al (2001): Discussing Women's Empowerment Theory and practice, Side Studies, No 3.
- Smulovitz, Catalina, and Walton, Michael (2002). Evaluating Empowerment, Latin American and Caribbean Region, World Bank.
- Stromquist, Nelly. P (2015): Women's Empowerment and Education: Linking Knowledge to Transformation Action, European Journal of Education, Vol 50, No 3.

- Thompson, Audrey (2003): Caring in Context: Four Feminist Theories on Gender and Education, Journal of Curriculum Inquiry, Vol 33, No 1.
- U.N.D.P(2000):Human Development Report, Second Edition, Ally and Bacon, Londan.
- Varghese. T (2011): Woman Empowerment in a man study based on woman.
- Wieringa, Saskia (1994): womens Interests and Empowerment: Gender Planning Reconisdered, Development and Change, Vol. 25, No. 4.

The Role of Educational Institutions in Empowering Egyptian Woman

Abstract

The current research aimed at rooting out woman's empowerment through Identifying the philosophical foundations of this movement in terms of the conceptual framework and the most important theories that explained it. And analyzing the role of educational institutions in empowering Egyptian woman. Also identify the reality of empowerment of Egyptian woman in the local context. Then developing an innovative scenario for the role of educational institutions in empowering Egyptian woman. To achieve this goal the study used the descriptive approach, and The scenario method To draw general lines on the future role of educational institutions in empowering Egyptian woman in the light of changing societal conditions, and the requirements for achieving this goal. The current research adopted the innovative scenario as a vision for bridging the gap between woman and the empowerment process, in order to strengthen her role as an active participant in the development process.